الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر ما بين 1919-1962

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:
- حومة حورية
- منصر- سهيلة

إشراف الأستاذة:
د. بوشارب سلوى

لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
1	سعاد بولجويجة	8 جامعة ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
2	سلوى بوشارب	8 جامعة ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر أ	مشرفا
3	خميسة مدور	8 جامعة ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2022

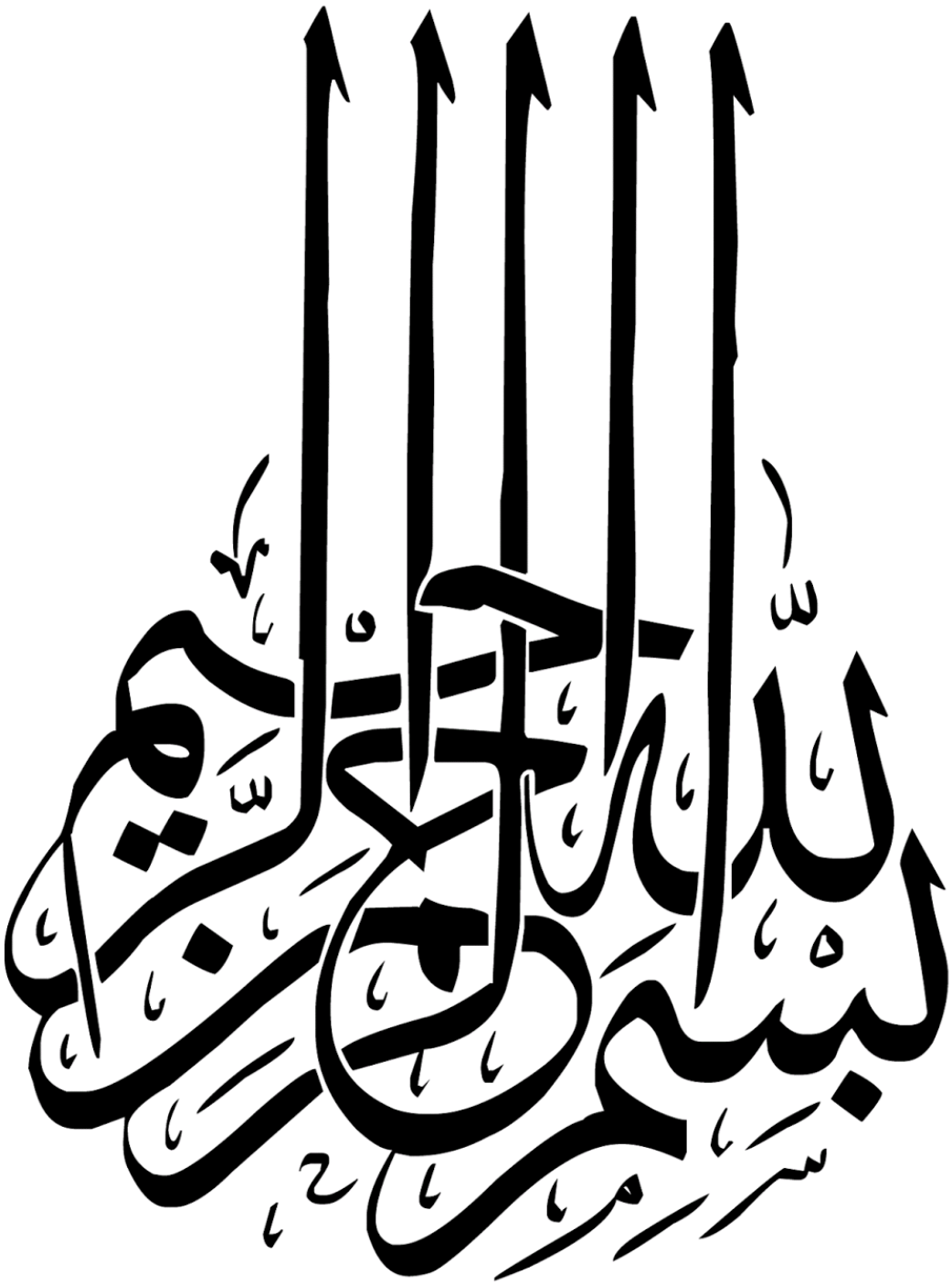
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا نحمد الله عز وجل انه وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بشكرنا الخالص إلى الأستاذة المشرفة سلوى بوشارب التي كان لها الفضل الكبير بعد الله سبحانه وتعالى في انجاز عملنا هذا حيث أفادتنا كثيرا من خلال توجيهاتها ونصائحها كما نتقدم بجزيل الشكر والوفاء للأستاذة بالرمضان سعاد

كما نتقدم بالشكر الجزيل كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد.

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم قال الله تعالى "واخفض له ما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" الآية 24، سورة الإسراء

إلى من ملأتني بحنانها وأدفئتني بعطفها وغامرتني بحبها ان لا متناهي الى من حملتني وهنا على وهن الى اميره الامهات امي الحبيبة

إلى من رباني وعلمني مكارم الاخلاق لمن تعب من أجلي راحتي وسعادتي سندي في الحياة ابي الحنون اطال الله في عمرهما

إلى اطيب نعمه اهداها الله لي إخوتي حليم – ليلى – أمال-هشام - رزيقة حفظهم الله

الى ابناء اخوتي الاعزاء صفاء مروى جهينة اميمه ايوب والكتكوتة سجود حفظهم الله

إلى من قسمتني مشاق هذا العمل و رحلة اعداده صديقتي ورفيقه درب الغالية رنا

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث سواء من قريب او بعيد

سهيلة

الإهداء:

إلى قرة عيني إلى من جعلت الجنة تحت قدميها....

إلى التي حرمت نفسها واعطتني ومن نبع حنانها سقتني....

إلى من وهبتني الحياة أمي العزيزة حفظها اهلل .إلى من يزيدني انتساب له وذكره

فخرا واعتزازا و إلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي وجعلني أكبر في

ازكى وأطهر فضيلة إلى أبي العزيز حفظه اهلل

إلى من أدين لهم بالفضل وألمس منهم النبل إ خوتي جاسر و أيمن إلى الغالية أختي

أطيب نعمة أهداها اهلل لي رميساء التي مدت لي هذا العون وابنها سادن وزوجها

يوسف حفظهم اهلل ورعاه

إلى من تجاوزت معهم أجمل اللحظات إلى من افتقدهم إلى من جعلهم اهلل إ خوتي

في الدنيا سهيلة، مريم، أسماء، نورية، منال، بسمة، إسمهان.

حورية

المقدمة

سعت الإدارة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر سنة 1830م إلى فرض سيادتها على جميع الميادين السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، وحتى الثقافية مستعملة شتى الوسائل والأساليب ، وذلك من أجل جعل هذه الأخيرة أرض فرنسية تتحكم فيها ، وهذا ما رفضه الشعب الجزائري وأثار ثائرته حيث سعى جاهدا لمقاومة هذه السياسية ، وتعتبر نهاية الحرب العالمية الأولى بداية لهذه التوعية حيث ظهرت أحزاب سياسية قامت بنشر الوعي الوطني والسياسي وهو الأمر الذي جعل فرنسا تتجه نحو سياسة جديدة تستطيع من خلالها الحفاظ على سيادتها وتضمن بقائها في مستعمراتها فقامت بإصدار العديد من المشاريع بدعوى انها تريد اصلاح اوضاع الجزائريين لكن حقيقتها عكس ذلك ، أهمها: " اصلاحات 04 فيفري 1919م مشروع بلوم فيوليت، 1936م.

كما أن اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 جعلت السلطات الفرنسية تتبع سياسة أخرى فقامت بوضع مشاريع إغرائية أهمها: مشروع قسنطينة سنة 1958.

أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى العديد من الأسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

- الدوافع الذاتية:

– الرغبة الشخصية في هذا الموضوع.

– الرغبة في إنجاز بحث يتسم بالتميز.

– إطلاعتنا السابقة عن الموضوع خلال السنوات الدراسية الماضية.

- الدوافع الموضوعية:

- تعود إلى أهمية الموضوع بالنسبة لتاريخ الجزائر.

- التعرف على أهم المشاريع والإصلاحات التي أطلقتها فرنسا في أرض الجزائر وإلى ماذا كانت تهدف من ورائها.

- معرفة طبيعة ردود الفعل من هذه الإصلاحات الصادرة عن الجزائريين وكذلك المستوطنين إتجاه هذه المشاريع.

- **أهمية الموضوع:**

كونه يسلط الضوء على الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي اتبعتها فرنسا ومدى تطبيقها على أرض الجزائر بالإضافة إلى كشف خبايا فرنسا من وراء تلك الاصلاحات.

الإشكالية:

تدور إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

فيما تمثلت تلك المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها السلطات الفرنسية خلال الفترة الممتدة 1919-1962م؟ وإلى أي مدى طبقت؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1-بما تميزت أوضاع الجزائر ما بين 1900-1919م؟

2- ما هي أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية من سنة 1919-1947م؟

3- ما هي أهم مشاريع الإغرائية التي جاء بها ديغول لخنق الثورة التحريرية؟

4- كيف كانت ردة فعل كل من الجزائريين والمعمرين اتجاه هذه المشاريع؟

حدود البحث:

تمتد الحدود الزمانية للبحث من سنة 1919م وهي السنة التي أصدرت فيها أول اصلاحات السياسية لصالح الاهالي إلى غاية 1962م وهي السنة التي استرجع فيها القطر الجزائري استقلالها.

أما الحدود المكانية لهذه الدراسة فهي القطر الجزائري كله ذلك أن تلك الإصلاحات لم تخص منطقة معينة بل الجزائر المحتلة شمالها وجنوبها.

مناهج البحث:

إعتمدنا على مجموعة من المناهج التي فرضتها طبيعة الدراسة ومن بين هذه المناهج: المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف الوقائع والأحداث التاريخية وعرضها كرونولوجيا متصاعدا.

بالإضافة أننا قد حاولنا قدر الإمكان الإعتماد على المنهج التاريخي للوصول الى الحقيقة التاريخية بكل موضوعية، كما إستخدمنا المنهج التحليلي الذي ساعدنا في تحليل المادة الخبرية وتفسيرها، حسب كل مجال من مجالات بحثنا، كما استخدمنا أيضا المنهج الإحصائي للإحصاء.

الدراسات السابقة:

لم نعثر خلال إنجاز بحثنا على دراسات سابقة بعنوان المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الفترة الممتدة من 1919م إلى 1962م لكننا استفدنا من بعض الدراسات التي تناولت أهم المشاريع الإصلاحية بصفة عامة.

– أطروحة دكتوره لأمدور خميسة بعنوان الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة " 1865–1962" والتي إستفدنا منها في أهم مواد القانون.

– أطروحة ماجستير بعنوان مشاريع التهدئة إبان الثورة التحريرية وانعكاستها على المسلمين الجزئريين 1954–1962 ليزيد بوهناف والتي تناولنا فيها مشاريع ديغول.

مصادر ومراجع البحث:

إعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التي حولنا التوفيق بينهاحسب تناولنا للموضوع وسنقتصر على ذكر أهمها:

–المصادر:

– عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي " 1920–1936" الجزء الاول الذي أفادنا في محتوى الإصلاحات 1919 ورد فعل المعمرين منه.

– أحمد التوفيق المدني: هذه الجزائر الذي تناول معلومات هامة حول المرحلة المعينة بالدراسة.

– مذكرات الأمل: للجنرال ديغول الذي يعد الشخصية الرئيسية التي قامت بهذه المشاريع إبان الثورة التحريرية حيث أخذنا منه بعض العناصر للإستشهاد بها.

المراجع:

– الحركة الوطنية الجزائرية " 1900– 1930م" للمؤلف أبو قاسم سعد الله الذي لا يمكن الاستغناء عنه لما يحتويه من معلومات واستنتاجات هامة.

– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م وبه هو الاخر الكثير من المعلومات القيمة والإحصائيات التي استخدمتها في دراسة الموضوع.

– النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية لعمر بوضربة والذي إستفدنا منه في خدمة بحثنا كثيرا.

المجلات:

1–مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية بعنوان أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين أفدتنا كثيرا في الاوضاع.

2- مجلة القرطاس: التي كانت بعنوان إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919.

خطة البحث:

ولقد عالجنا بحثنا هذا وفق خطة تألف من مقدمة ومدخل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة تتضمن أهم النتائج، وملاحق لتوضيح، بالإضافة إلى قائمة بيليوغرافية.

- المدخل خصصناه للأوضاع العامة للجزائر في الميدان السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي قبل صدور اول إصلاح أي من سنة 1900 إلى 1919م.

- أما الفصل الاول فكان تحت عنوان المشاريع الإصلاحية الفرنسية إبان الحركة الوطنية منذ 1919-1947م حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تطرقنا فيه إلى اصلاحات 04 فيفيري 1919م كأول اصلاح حيث تناولنا فيه دوافعها، ومحتواها، وتقييمها.
- **المبحث الثاني:** تحدثنا فيه عن مشروع بلوم فيوليت سنة 1936 عرضنا فيه ظروف صدور المشروع وبرنامجه.
- **المبحث الثالث:** درسنا فيه دستور 1947م وتحدثنا فيه عن تعريف الدستور، أسباب صدروه، محتواه، تقييمه.

- أما الفصل الثاني: فكان بعنوان المشاريع الإغرائية الديغولية وتناولنا فيه ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تحدثنا فيه عن مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958م تناولنا فيه محتواه وأهدافه ونتائجه ومصيره.
- **المبحث الثاني:** تطرقنا فيه إلى سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958م ودرسنا فيه مضمونه وأهدافه.

- **المبحث الثالث:** تكلمنا فيه عن مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 وتطرقنا فيه إلى دوافعه ومحتواه أهدافه.

- أما الفصل الثالث والأخير فكان بعنوان مواقف وردود الافعال من هذه المشاريع وتطرقنا فيه إلى مبحثين المبحث الأول فكان عن رد فعل المستوطنين من اصلاحات 04 فيفري 1919 ودستور 1947م والمبحث الثاني تناولنا فيه رد فعل الجزائريين من مشروع قسنطينة سنة 1958م، وتقرير المصير 1959م.
- ثم أنهينا بحثنا بخاتمة متضمنة أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال دراسة الموضوع.

الصعوبات:

وفي الأخير لا يمكننا تجاهل الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا والتي يمكن إنجازها في النقاط التالية:

- وفرة الأفكار، المتعلقة بالبحث وتنوعها مع تداخلها في بعض الأحيان.
- أن الفترة التي درسناه كانت فترة طويلة جدا، ورغم هذه الصعوبات إلا أن الله وفقنا في إنجاز هذه المذكرة والحمد لله على كل حال.

مدخل:

أوضاع الجزائر ما بين 1900-1919

1- الوضع السياسي

2- الوضع الاقتصادي

3- الوضع الاجتماعي

4- الوضع الثقافي

مدخل: أوضاع الجزائر ما بين 1900-1919

الوضع السياسي:

كانت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال تهدف الى بسط نفوذها في شمال افريقيا عامة وفي الجزائر خاصة، والاستلاء على خيرات وثروات هذه المنطقة وجعلها جزء لا يتجزأ منها، ولتجسيد تلك السياسة عملت فرنسا على اصدار جملة من القوانين والاجراءات:

- **قرار 24 ديسمبر 1900:** الذي ينص على فصل ميزانية الجزائر على الميزانية الفرنسية وتخصيص الإدارات المحلية لإنفاقها في الجزائر على المصالح الإدارية وتسديد القروض والمرتبات، وميزانيات المؤسسات الإسلامية والحرص المدني.[1]

- **مرسوم إنشاء المحاكم الزجرية 1902:** صدر في29 مارس، و28 ماي 1902 في أعقاب ثورة عين التركي 1901 أعطيت تلك المحاكم التي بلغ عددها 155 محكمة سلطة خاصة منها محاكمة الجزائريون دون حضور محامين، دعم استئناف أحكامها إلا إذا زادت العقوبات على 500 فرنك (وهو مبلغ فلكي بالنسبة للجزائريين) أو 06 شهر سجنا.

- **قانون 1904:** الذي يمنح شرح القرءان، بل يقتصر على تحفيظه ويرخصه من الإدارة، كما يمنع تدريس التاريخ والجغرافيا الجزائرية.[2]

السنة	1905	1904	1903	1902
الاحكام الجائرة بحق الجزائريين	19 147	18 873	16 991	16 141

الجدول رقم (01): يمثل الأحكام الصادرة في حق الجزائريين

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830.1954)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1985، ص24, أنظر الجدول رقم 1.

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830. 1919)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 235.

- **منشور جونار jonnar 1906:** صدر إثر ثورة عين بسام, وتم إرساله إلى ولات الولايات الثلاثة حيث أمرهم بإغلاق مقاهي الجزائريين المشبوهين, ومنع المهرجانات في المناطق المشكوك فيها، وأن يسحبوا رخص حمل السلاح، أما بالنسبة لقرار جونار الصادر سنة 1908 يقضي بمنع الجزائريين من الحج إلى البقاع المقدسة بحجة انتشار مرض الطاعون بتلك البقاع, ولم يكن هناك طاعون بل خشية فرنسا من تأثر الجزائريين بأحداث المشرق.[1]

- **مرسوم 17 جويلية 1908:** ينص على إحصاء الشباب الجزائريين الذين بلغوا سن 18وذلك قصد تجسيدهم في الجيش الفرنسي، وقد أثار هذا القرار غيضة وتذمر الجزائريين المسلمين الذين أبت السلطات الفرنسية على احتقارهم وتجريدهم من حقوقهم السياسية بدعوى أن المسلمين لا يتخلون عن دينهم وثقافتهم وعادتهم وتقاليدهم، ثم تأتي نفس السلطات وتفرض عليهم في نفس الوقت أن ينخرطوا في جيش هذه الدولة التي تظطهدهم في بلدهم ويدافعون عن عملها.[2]

- **صدور مرسوم 31 جانفي 1912. مرسوم 03 فيفري 1912:** صدر عن الجمعية الفرنسية على الحكومة المغربية الموالية لفرنسا وجاء في نصه تقرير تجنيد الشبان الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين وذلك للدفاع عن فرنسا بدون ان تمنحهم هذه الأخيرة الحقوق السياسية التي تصحب عادة أداء الواجب العسكري ومن أهم بنوده:

  - تجنيد نسبة من الشباب الجزائري ممن بلغو سن 18 بالقرعة.

---

[1] جونار: حاكم الجزائر العام ثلاث مرات: أولها من 03 أكتوبر. جويلية 1901، والثانية ماي 1903. إلى 28 فيفري 19011,أما الفترة ثالثة 30جانفي جويلية 1919، واستقال في اخرها بفعل حملات المستوطنين، للمزيد انظر: بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830. 1919، ص 236.

[2] بشير بلاح: المرجع السابق، ص239.

- مدة التجنيد 03 سنوات.
- تقديم منحة للمجند قدرها 150 فرنك.
- يمكن تعويض شخص باخر مقابل مبلغ من المال يدفعه له المجند الأصلي.[1]

- **مرسوم 19 سبتمبر 1912:** يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بأداء الخدمة العسكرية أن يشاركوا في الانتخابات المحلية، والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من أداء الخدمة كما عمدت السلطات الفرنسية سنة 1914 إدخال بعض التعديلات على القوانين القمعية من أجل تخفيض حدتها، منها قانوا الاهالي الذي عدل بصيغة جديدة وتمت المصادقة عليه في منتصف جويلية 1914, وعليه يصبح رئيس الدائرة مفتشا نشطا في الحياة السياسية والاقتصادية والاقتراب من رؤساء البلديات قصد الحصول على معلومات دقيقة عن الأوضاع السائدة في المستعمرة.

- **قانون أوت 1918:** والذي يسترجع العمل بنظام الجماعة الريفية المنتخبة أو المعينة محليا في البلديات كاملة الصلاحيات.

- **قانون07 سبتمبر 1916:** ينص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدو بعد عام 1890 وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء.[2]

[1]. عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2001، ص 162.

[2]. عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 213 . 214.

2. الوضع الاقتصادي:

أدت سياسة الاضطهاد الفرنسية خاصة تلك المتعلقة بمصادرة الأراضي وفرض الضرائب إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للجزائريين[1]، حيث ارتبطت الجزائر بفرنسا اقتصاديا بعد استلائها على كل الثروات الموجودة في الجزائر في ميدان الفلاحة و الصناعة الاستخراجية والتجارة.[2]

✓ **الزراعة:** عمل الاستعمار منذ توجده بالجزائر على انتزاع الأراضي من أهلها وخاصة الخصبة منها واعطائها للمعمرين بالنسبة للمسلمين الجزائريين الذين يعيشون في الأرياف فقد تم ترحيلهم إلى المناطق الفقيرة وذلك بهدف افتقار وتجويع الجزائريين (الاهالي) والقضاء عليهم.[3]

كما استولى المحتلون على 11.50000هكتار من الاراضي الخصبة وأوفرها مطرا وكان 14,4%من المستوطنين يعملون في القطاع الزراعي حيث قام هؤلاء بتحويل معظم هذه الأراضي إلى زراعة الكروم التي بلغت مساحتها سنة 1908 بـ 11,4 هكتار.[4]

وارتفعت في سنة 1912 بـ 13,25 هكتار وفي سنة 1915 بـ 14,15 هكتار حيث تضاعف إنتاج الخمور سنة 1904 حوالي 19300000 هكتار.[5]

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 114.

[2] أكرم بوجمعة: "**أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين**،"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 28 جامعة بابل، 2016م، ص114.

[3] عزالدين بومعزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899. 200)، اطروحة دكتوره العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، 2010، ص 166.

[4]. شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، شركة دار الامة، الجزائر، 2013، ص187.

[5]. أكرم بوجمعة: مرجع سابق، ص 166.

وهذا ما أدى إلى انخفاض إنتاج الحبوب حيث قدر عامي(1901.1910) بـ 19 مليون قنطار ثم انخفض إلى 16 مليون قنطارا عامي (1921. 1930)[1] ونفس الشيء ينطبق على الماشية وخاصة الأغنام التي انخفضت بشكل كبير، فقبل 1910 كانت تقارب 9 مليون رأس و5 مليون رأس بين سنتي (1921. 1930) ويعود سبب هذ الانخفاض في الثروة الحيوانية هو توسع الزراعة الأوربية في الهضاب العليا التي كانت تعتبر مجالا للرعي في الجزائر.[2]

كما تشير أيضا إلى الغابات الجزائرية التي كان الاستعمار يستغلها بشكل واسع نظرا لما تجلبه من عائدات وأرباح حيث تشير إحصائيات عام 1916 الصادرة عن مصلحة الغابات والمياه إلى أن الغابات الجزائرية تنتج 500,000 طن من الخشب و 100,000 طن من الفحم ويعتبر الفلين العنصر الأكثر إنتاجا حيث نقدر مساحته في الجزائر بـ 440324 هكتار ولأجل ضمان هذا الاستغلال قامت فرنسا بإجراءات قمعية لحماية هذه الغابات و إبعاد الجزائريين عنها أهمها إصدار مجموعة من القوانين في مجال الغابات[3],منها قانون الغابات الصادر في 1903. 21.02 يحتوي على 190مادة من بينها الترغيم الجماعي، منع الحرث ورعي القطعان.[4]

أما في ميدان الضرائب بقي الاستعمار بنفس النظام العثماني الذي يقضي بجمع زكاة العشور عن الأراضي الزراعية وتقدر بعشر المحصول أو منه حسب نظام الري طبقا للشريعة الإسلامية كما يشمل هذا النظام ضريبة على الثروة الحيوانية والضريبة على رؤوس

---

[1]. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830. 1954، المرجع السابق، ص 70.

[2] نصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وأفاق، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 41.

[3] سراج عاطف: "**الاستغلال الاستعماري للغابات وانعكاساته على سكان الأرياف**"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج 2، ع9، ديسمبر 2018، ص 196، 206.

[4] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص324.

الأموال وهذا النوع كان شائعا في بلاد القبائل وألغي سنة 1918 حيث فرض ضريبة موحدة على المستوطنين والجزائريين فهبطت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من 3 مليون إلى 2,5 مليون

✓ **الصناعة:** طبقت السلطات الفرنسية على الجزائريين سياسة عدم التصنيع المستعمرة هذه السياسة الاستعمارية قضت على الصناعات اليدوية والحرفية، مثل صناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي، التي كانت تزخر بها الجزائر مما فتح الأبواب أمام السلع الفرنسية والمصنعة في الجزائر.[1]

فبرغم من الثورة الصناعية التي شهدتها فرنسا بعد منتصف القرن الثامن عشر ميلادي لم تحاول نقلها إلى الجزائر لأنها تعتقد أن ذلك سيؤدي إلى طرد الجزائريون من العصور الوسطى، لذلك حرم الجزائريون من كل حركة صناعية[2]، كما أخذت فرنسا كدولة استعمارية

تركز اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وانتاج كل ما يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام أو مواد أولي، فقامت بحفر مناجم مثل الحديد والفوسفات وربطتها بالسكك الحديدية من أجل تصدريها إلى السوق الفرنسية، أما بالنسبة للجزائريين فكان همهم الخبز لا غير.[3]

أما في ميدان التجارة فقد احتكر المستوطنين 57 % من قطاع التجارة بنوعيها الداخلية والخارجية، بل وأصبحت كل أسواق الجزائر أسواقا للتجارة الرئيسية لفرنسا ذلك لأن عمليات التصدير والاستيراد صارت مقتصرة على فرنسا، وهذا ما أدى إلى عجز الميزان التجاري

---

[1]. مساعد أسامة: "**الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830. 1962**"، **محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع3 جامعة بابل، ص226.

[2]. عز دين بومعزة: المرجع السابق، ص39.

4. ساعد أسامة: المرجع السابق، ص 288.

للجزائر زيادة عن هذا فإن المعمرين يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب الجزائر وفرنسا في ان واحد.[1]

3. الوضع الاجتماعي:

استعمل الاستعمار الفرنسي كل الاساليب النيئة من اجل التحكم في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بالجزائر، مما أدى ذلك إلى تدهور أحوال الجزائريين الاجتماعية وكان الهدف الأساسي للاستعمار هو تحقيق مشروعه الاستيطاني في البلاد.[2]

حيث كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي يتكون من:

جزائريون: يكونون 99% من مجموع سكان الجزائر وهم العرب والقبائل والشاوية و الاباضيون، حيث يعيشون في انسجام تام بالإضافة إلى الأتراك والمسيحيين الاتراك هذه العناصر الثلاثة تمثل سوى 1 % من سكان الجزائر.[3]

وأيضا كان يوجد بالجزائر قبل الاستعمار طبقتين وهما:

- **طبقة أرستقراطية:** وتتمثل في الحكام ورؤساء قبائل المخزن وشيوخ الزوايا الذين كانوا يمتلكون الأراضي الخصبة.

- **طبقة عامة:** وتمثل الأكثرية من الفلاحين وصغار التجار والأجراء والخماسين، وقد كان عدد سكان الجزائر في سنة 1830 يقدر ب 3 ملايين نسبة، ومع مطلع القرن العشرين

---

[1]. أكرم بوجمعة: المرجع السابق، ص167.

[2]. رواحنة عبد الكريم: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870. 1930، مذكرة ماجيستر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 150. 151.

[3]. عز دين بومعزة: المرجع السابق، ص ص47 . 48.

أدت الأوضاع الاقتصادية إلى سوء معيشة الأهالي، حيث انتشر الفقر في أوساط الجزائريين وذلك بسبب سلبهم أراضيهم الخصبة ومنعهم من التمتع بثروات وخيرات الغابات.

كما عرفت البلاد أزمة حادة ما بين 1860. 1851 وذلك بسبب الثروات الطبيعية كالقحط والجفاف وزحف الجراد وهذ، ما جعل الأهالي يعانون من جوع وفقر وانتشار أمراض عديدة منها: الكوليرا والتوفيد و التيفس، وانتشرت المجاعة عام 1867 الذي لأطلق عليه اسم عام "شر" التي أدت إلى هلاك مليون جزائري.[1]

ومع مطلع القرن العشرين قام سكان الأرياف بالهجرة نحو المدن، حيث أصبحت الأقلية الباقية منهم خماسي في أراضي المعمرين، كما سكن هؤلاء المهاجرون في المدن في أحياء القصدرية تعرضوا فيها لمختلف أنواع التمييز العنصري، وقام المعمرين الأوربيين باستغلالهم بأثمان رخيصة في جميع النشاطات الاقتصادية (هذا لمن وجد شغل)[2] اما بالنسبة للبطالين فقد هاجروا إلى الخارج بحثا عن العمل وهروبا من الأوضاع المزرية وعبئ الضرائب وقانون التجنيد الإجباري وقانون الأهالي لذي قامت فيه بإعلان الحالة المدينة للأهالي ومنح الأشخاص ألقابا حيث هاجروا إلى الشام وخاصة تركيا ثم هاجروا إلى فرنسا.[3]

4. الوضع الثقافي:

كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة التجهيل منذ الاحتلال 1830 في القضاء على الثقافة العربية, كما عملت على اضطهاد المدارس والطلبة فتعرض بعضهم للقتل والبعض الاخر إلى النفي حتى كادت تختفي الطبقة المثقفة[4]، حيث عبر الزعيم

---

[1]. أكرم بوجمعة: المرجع السابق، ص 168.

[2]. عمار عمورة: المرجع السابق، ص 186.

[3]. كمال كاتب: أوروبيون، أهالي ويهود بالجزائر 1830. 1962 تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زايدي، دار المعرفة، 2012، ص160.

[4]. رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص88.

المصري محمد فريت اثناء زيارته للجزائر عام 1901 عن الوضع المزري وقال" إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا ولو استمر الحال على هذا المنوال لا حلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المجالات"[1].

ولم يكتفي الاستعمار بسياسة النهب للمخطوطات الجزائرية بل راح يحارب الصحافة الوطنية التي كانت تعمل على تثقيف الشعب وتدفع عن الثقافة العربية، فعمل على إخماد صوتها ومحاربة اللغة العربية وهكذا كانت معظم المجلات والجرائد العربية ما إن تبدأ في الصدور حتى تختفي بسرعة على سبيل المثال" جريدة المنتقد" التي كان يصدرها عبد الحميد بن باديس حيث أمر بإغلاقها نهائيا.[2]

وهكذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتطوير التعليم الجزائري فهدمت معظم المدارس وأغلقت الكثير منها، قاومت إلتحاق الجزائريين بمؤسسات التعليم الفرنسي، كما رفض المستوطنون تعليم الجزائريين بدعوى أنهم غير قابلين لتعليم والتحضر لا يصلحون إلا للأعمال الشاقة.[3]

فأصدر الحاكم الفرنسي 24 ديسمبر 1904 قرار يقضي بعدم سماح لأي جزائري أن يفتح مدرسة دون الحصول على رخصة، كما كان المستعمرون يعتقدون أن الجزائر تتكون من عنصرين مختلفين من السكان، وأن العنصر البربري هو الأصيل والعرب هم دخلاء وغزاة وما أن استقر المستعمرون في الجزائر بدأت الإدارة في تطبيق فرق تسد، وبذلك خلق

---

[1]. أكرم بوجمعة: المرجع سابق، ص171.

[2]. يسلي مقران: الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920. 1945، ط2، د س ن، ص61.

[3]. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 55.

الثغرات الجهوية وزرع الخلاف بينهم، وخاصة المناطق التي تتحدث باللهجة البربرية حتي يسهل عليها فصلها عن الوطن.[1]

ولا يمكن ان ننسى معاناة الطلاب الجزائريين من خلال عدم المساواة بينهم وبين الأوربيون من ناحية المصروفات المخصصة لميزانية التعليم.

السنة	المصروفات الفرنك	
	خاصة الأوربيون	خاصة بالمسلمين
1905	5,560,000	1389,000
1906	8,189,000	1385,000

جدول رقم 01: يمثل مصاريف الأوروبيون والمسلمون

اعتبرت إدارة المستعمر أن وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لحضاراتها يحول دون بسط نفوذها فبذلت كل جهدها لإضعاف اللغة العربية، وإزالة المعالم الثقافية.[2]

. إصدار مرسوم 21 مارس 1908: حيث مؤتمر الزراع الفرنسي بإلغاء تعليم بالنسبة للجزائريين لأن ذلك يشكل خطرا عليهم[3]، كما أن التعليم الثانوي لم يعرف مصيرا أحسن قدر عدد المتخرجين بنسبة ضئيلة جدا خلال سنة 1914، وهذا راجعا لسياسة التمدرس المطبقة في الجزائر.[4]

فنجد أن حملة المستوطنين ضد تعليم الأهالي سارت في ثلاثة اتجاهات:

---

[1]. يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص 78.

[2]. عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 113.أنظر الجدول رقم1.

[3]. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص78.

[4]. أحمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، د س، ص51.

+ المطالبة بنزع الاشراف على التعليم الأهلي من الأكاديمية وتحويله للولاية العامة.

+ العمل على تقليص الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم الأهلي إلى الحد الأدنى.

+ افراغ مناهج التعليم الأهلي من كل محتوى شأنه إعداد المجتمع الأهلي لنهضة حقيقية.[1]

أما الجانب الديني فقد تأثر سلبا نتيجة الاحتلال، فعملت السياسة الفرنسية جهدها لمقاومة الدين القومي الإسلامي بمختلف الوسائل أملا في طمسه ومحوه واحلال الدين المسيحي في مكانته واستغلت صدور قانون 27 سبتمبر 1907 الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة، فأخذت تشجع نشر المسيحية وتخصص لها ¾ ما خصصته لشؤون الدين بعد أن كان 10 مرات ،[2] ويمكن أن نلخص عملها التخريبي في 3 نقاط:

– القضاء على المراكز الثقافية إغلاق العديد من المدارس والمساجد وتحويلها إلى زوايا وأوكار.

– استبدال التعليم العربي بالتعليم الفرنسي قصد تحويل المجتمع الجزائري كليا بجعله يخدم مصالح.

– تشويه تاريخ الجزائر و محو مبادئ الاعتزاز بتاريخهم و حضاراتهم. [3]

[1]. جمال قنان: التعليم الاهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830 . 1944، ص ص 187. 189.

[2]. عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 204.

[3]. يسلي مقران: المرجع السابق، ص 58. 59.

الفصل الأول:

المشاريع الفرنسية ابان الحركة الوطنية

1919-1947

- **المبحث الأول:** اصلاحات فيفري 1919
- **المبحث الثاني:** مشروع بلوم فيوليت 1936
- **المبحث الثاني:** مشروع بلوم فيوليت 1936

الفصل الأول: المشاريع الفرنسية ابان الحركة الوطنية 1919-1947

كان للحربين العالميتين الأولى والثانية تأثيرا بالغا في الأوضاع السياسية في الجزائر فبعل المبادئ والشعارات التي عرفتها مع نهاية الحرب العالمية الأولى، التي دعت إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، عرفت حركة نضال سياسة ثقافية واسعة قادتها مجموعة من الأحزاب السياسية، التي أخذت في نشر الوعي الوطني والسياسي في أوساط الشعب الجزائري حيث عملت على فضح نوايا السياسة الاستعمارية في الجزائر، وكرد فعل على ذلك قامت فرنسا بتقديم مجموعة من المشاريع الإصلاحية.

فماهي أهم المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها فرنسا للتضييق على الحركة الوطنية وامتصاص غضب الجزائري؟

المبحث الأول: اصلاحات فيفري 1919.

1. دوافع الاصلاحات 1919:

هناك جملة من الدوافع والأسباب التي جعلت فرنسا تعجل للقيام بإصلاحات في الجزائر مساهمة في ذلك عوامل داخلية وأخرى خارجية، نذكر منها ما يلي:

- ضغوط الحركة الوطنية ما بين 1909-1914 بأشكالها المسلحة والمطلبية[1]، ويتجلى ذلك في تقديم وفود مختلفة إلى السلطات الفرنسية بباريس تتضمن قوائم من الطلاب.

[1] أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج1ن، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغود يوسف، الجزائر، د د ن، ص 67.

أهمها: تخفيض الضرائب، إلغاء قانون الأهالي[1]، المحاكم الردعية[2] التخلي عن فكرة التجنيد الإجباري، وكذا زيادة التمثيل النيابي, وضرورة تحسين التعليم.

وبالإضافة إلى وجود بعض الليبراليون والإنسانيين والعاطفيين على الجزائر من الفرنسيين الذين كانوا يلحون من أجل الإصلاح في الجزائر خلال سنوات 1900-1914.[3]

- مشاركة الكثير من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، وكان العديد منهم مكرها بسبب قانون التجنيد الإجباري 1912[4]ولم يكن موقفهم من الحرب وزج بهم فيها هو خدمة فرنسا التي وعدتهم بالحقوق.[5]

- بروز طالب النخبة الجزائرية الداعية إلى رفع المظالم والتسوية في الحقوق والتنديد بمساوئ النظام الاستعماري، ومن هذه الجماعة عمر بوضربة، ومحمد بن رحال، وإضرابهم.[6]

---

[1]. قانون الأهالي: هو عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، أصدر يوم 28 جوان 1881 حدد هذا القانون 41 مخالفة خاصة بالأهالي استمر العمل به حتى القيام الثورة التحريرية، للمزيد انظر كتاب مجيد مسعودي: سياسة فرنسا الممنهجة في القضاء على مقومات الهوية الوطنية في الجزائر، بحوث ودراسة، ص 13.

[2]. المحاكم الرادعة: ظهرت هذه المحاكم حسب المرسومين البارزين بتاريخ 29 مارس 1902 وتم تعديلها بمرسوم اخر بتاريخ 09 أوت 1908م، عرفت بالمحاكم الزجرية حيث يرأسها شيخ البلدية وأحد ممثلي الإدارة بدلا من قضاة الصلح. للمزيد انظر: عبد القادر ولد أحمد: "**تشريعا القمعية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال المحاكم الردعية نموذجا**", مجلة المفكر للدراسات السياسية القمعية، ع6، جامعة الجيلالي، جوان 2019، ص 109.

[3]أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1930. 1900، ج2، ط4، درا الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص ص257 259.

[4]. قانون التجنيد الإجباري 1912: هو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي صدر يوم 3 فيفري 1912 من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرار يجبر الجزائريين على الخدمة العسكرية: للمزيد انظر حميد ايت حبوش: قانون التجنيد الإجبار 1912م، دراسة في ظروف وموقف الجزائريين منه، الحوار المتوسطي، مج 9، ع 02، سبتمبر 2018، ص 279.

[5]. حمودة ياسين: "**إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919**"، مجلة القرطاس، ع4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، جانفي 2012، ص 2015.

[6]. أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، شارع عدلي باشا، القاهرة، 2001، ص 161.

– ظهور صحافة تثير الجدل حول قضايا وطنية ومطالب جزائرية مثل جريدة الهلال والراشدي.[1]

– ضغوطات خارجية على الفرنسيين للإصلاح في الجزائر كضغوط الدعاية الألمانية، العثمانية وثروات العرب في الشرق، والثورة البلشفية، انتصار الأقليات المضطهدة في أوروبا، اعلان ويلسن مبدأ تقرير المصير.[2]

– تزايد الضغط الوطني في الداخل وبروز حركات تمردية عديدة في جهات مختلفة من الوطن كثورة بني شقران، في منطقة معسكر عام 1914، وثورة الأوراس الغربية والهقار عامي 1916. 1917.

– قيام الشباب الجزائري خلال سنوات 1914. 1918 بالعديد من الهجمات على الأشخاص والممتلكات الفرنسية منها حوالي 377 هجوما سنة 1916م على الأشخاص و 1144 هجوما على ممتلكات المعمرين والمسؤولين الفرنسيين.[3]

– ترضية الجزائريين جزاء مشاركتهم في الحرب، وبعد حملة متعددة الجوانب من الشعب الجزائري كان على رأسها الأمير خالد[4].

والتي طالب فيها الشعب بحق تقرير المصير وشارك حتى بعض الأحرار الفرنسيين.[5]

---

[1] أحمد ياسين: المرجع السابق، ص 216.

[2] أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1830. 1930، ج2، المرجع السابق، ص217.

[3] . حمودة ياسين: المرجع السابق، ص 216.

[4]. الأمير خالد: حفيد الأمير عبد القادر شخصية محترمة ومحبوبة، درس في معهد لويس والمدرسة العسكرية الشهيرة سان سير، بدأت مشاركة السلطة الفرنسية سنة 1913 عند دخوله في السياسة ومساندة برنامج الشباب الجزائري والمطالبة بالمساواة انتخب مستشارا عاما ثم مندوبا ماليا عيم رئيس لنجم شمال افريقيا، توفي منفيا بدمشق سنة 1936. للمزيد انظر: إلى رشيد بن يوب: دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون، وحدة الرغاية، الجزائر، د س، ص145.

[5]. عبد الرحمان براهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرة معاصرة 1920. 1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر,1984,ص72.

2. محتواه:

أصدر البرلمان الفرنسي قانون 4 فيفري 1919 تحت دفع وإلحاح من كليمنصو[1] رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، وهو قانون خاص بالحقوق السياسي[2]، يعتبر أول قانون بعد قانون السيناتوس كونسيلت[3] 15 جويلية 1865، يناقش ويحدد وضعية الجزائريين.[4]

وقد نص قانون04 فيفري على ما يلي:

- إلغاء القوانين الزجرية في الشمال والجنوب.
- إلغاء قانون الغابات الذي يمنع حق الرعي في الغابات، ويفرض على الناس حرسها مجانا والغرامة الجماعية، إذما حدث فيها حريق مهما كان السبب.
- تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية ومنحها لفئة قليلة شرط أن تتوفر في الراغب في الحصول عليها الشروط التالية:[5]
- أن يكون عمره 25 سنة.
- أن يكون له زوجة واحدة أو أعزب على الأقل.
- لم تكن له سوابق عدلية. [6]
- أقام في فرنسا عامين متتالين علو الأقل.[7]

---

[1]. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، ج 4، منشورات وزارة المجاهدين، 2009, ص199.

[2]. جورج كلمينصو 1841. 1926: رجل سياسي فرنسي الملقب بالنمر مؤسس الحزب الراديكالي الاشتراكي، تقلد عدة مناصب في الجزائر. للمزيد انظر: عبد الحميد زوزو: المفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، 2012، ص 88.

[3]. قانون السيناتوس كونسيلت:14 جويلية 1865 وضع لتحديد أراضي القبائل بصفة إجبارية ويهدف إلى تدعيم الملكية في يد من يحوزها. للمزيد انظر: بوعافية رضا: "**الوضعية القانونية لأراضي الفلاحية من الجزائر قبل الاستقلال**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،2018.02.09، ص310.

[4]. فتيحة قشيش: "**موقف المستوطنين الأوروبيون مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر 1919. 1947**"، مجلة مدارات التاريخية، مج 1، ع2، 30-06-2019، ص 416.

[5]. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري: المرجع السابق، ص78.

[6]. شارل روبير اجرون: الجزائريون السلمون وفرنسا، 1871. 1919، ج2، دار الكتاب، الجزائر، 2007، ص 885.

[7]. عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 216.

إضافة إلى شروط أخرى تتعلق بالخدمة في الجيوش الفرنسية البرية أو البحرية، وتحصل على شهادة حسن السلوك، ومعرفة القراءة والكتابة بالفرنسية، وأن يكون مالك أو صاحب مزرعة أو تاجر دافعا للضريبة، أن يكون موظفا أو متقاعدا[1]، أن يتحصل على الشهادة الابتدائية أو أعلى منها، أن يكون عضوا في إحدى المسابقات أو أحد المعارض الزراعية.[2]

كل هذه الشروط التعجيزية وضعتها فرنسا قصد منع الجزائريين من الحصول على الجنسية الفرنسية والمشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين وهم المسلمين، فمثلا طلب حسن السيرة والسلوك يعني حرمان الأغلبية الساحقة الذين تعرضوا في إطار قانون الأهالي. [3]

بالإضافة إلى نقاط أخرى: توسيع حقوق الانتخاب للجزائريين في المجالس البلدية والعمالات والمجلس المالي، بحيث يكون لهم ربع المقاعد في مجالس العمالات وثلث المقاعد في المجالس البلدية، علما بأن شيخ البلدية لا يكون إلا فرنسيا.[4]

زيادة التمثيل النيابي: فبعد أن كان عدد المقترعين في السابق 15,000 أصبح 400,000 ولكنه حدد شروط معينة يجب أن تتوفر في المقترع وهي:

- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية.
- حيازة الملكية.
- أن يكون موظفا في الدولة أو العمالة أو البلدية أو يتقاضى راتبا تقاعديا من السلطات الفرنسية.
- يحمل شهادة تعليمية من أحد المعاهد الفرنسية.
- أن يحمل وساما فرنسيا.

---

[1]. شارل روبير اجرون: الجزائريون السلمون وفرنسا1919، المرجع السابق، ص 885.

[2] المبارك الميلي: المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، د ن د م، ص 410.

[3]. عمار بوحوش: المرجع السابق، ص217.

[4]. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص79.

- أن يكون قد نال جائزة من الفرنسيين.[1]
- إلغاء الضرائب المعروفة بالضرائب العربية المفروضة على الجزائريين[2]، فرض ضريبة عامة بالتساوي مع الفرنسيين حيث كان الجزائريون يدفعون أضعاف ما يدفعه المستوطن الفرنسي.[3]
- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الخاصة وأراضي القبائل المشاعة ومقامة كل المحاولات الرامية إلى مواصلة تلك السياسة.[4]

وبالنظر إلى هذا القانون نرى أنه يحتوي على بعض الإيجابيات وعلى بعض السلبيات والثغرات:

الايجابيات: وتتمثل في:

- توسيع دائرة المقترعين وزيادة عدد أعضائهم.
- استرجاع العمل بنظام الجماعة في القرى.[5]
- إلغاء بعض أحكام قانون الأهالي القاسية ووسع حقوق الانتخاب للجزائريين في المجالس البلدية والمجلس المال.
- شعور الجزائريين بمدى أهمية المطالب وفتح شعبية الممارسة السياسية. [6]
- التسوية في الضرائب بعدما كان يدفع الجزائريون أضعاف ما يدفعه الأوربيون .[7]

---

[1]. أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص72.

[2]. جمال قنان: قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص199.

[3]أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص33,

[4]. يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، طبقة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص33.

[5]. أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 72.

[6]. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 78-79.

[7]. أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية (1900. 1930)، ج2، المرجع السابق، ص179.

السلبيات: وتتمثل في:

- لم يلغى هذا القانون قانون الأهالي ولم يحقق المساواة.
- اهتم بمنطقة الشمال المأهولة بالمعمرين وأهمل الجنوب الذي ظل تحت الحكم العسكري إلى غاية 1947.[1]
- لم يتغير الوضع في التمثيل بالنسبة للمجالس البلدية، حيث بقي قانون 13 جانفي 1919 ساري المفعول فالمسلمون ينتخبون 1/3 المترشحين في البلديات.
- تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي في باريس فقد أهملته الاصلاحات الفرنسية تماما ولا يوجد أية إشارة للموضوع[2]، اشتراط القانون على الجزائريين التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية.[3]

[1]. ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع سابق، ص67.

[2]. عمار بوحوش: المرجع سابق، ص 278-279.

[3]. جمال قنان: قضايا ودراسات، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 195.

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936

1. أوضاع الجزائر قبل صدور مشروع بلوم فيوليت

1.1- مكونات الحركة الوطنية الجزائرية:

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 وما ترتب عنه من فقدان السيادة وتردي الأوضاع في جميع المجالات ومشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى واكتسابهم خبرات وأفكار جديدة وغيرها كلها عوامل ساهمت في ظهور تيارات مختلفة من حيث أيديولوجيتها وأساليبها في مقاومة المستعمر.

التيار الاستقلالي:

يمثل هذا التيار حزب نجم شمال افريقيا وهو تنظيم كان يضم العمال الافريقيين من كل تونس والجزائر والمغرب العاملين في فرنسا ثم امتد إلى الجزائر.[1]

ترأسه في البداية الحاج علي عبد القادر[2], ولكن منذ 1927 بدأ هذا التيار يوضح ميولاته الوطنية لتتحول هذه الجمعية فيما بعد أي عام 1926 إلى حزب سياسي بقيادة مصالي حاج، تبنى نجم شمال افريقيا الخطوط العريضة لبرنامج حركة الشباب الجزائري التي كان يقودها الأمير خالد وهي:

- إلغاء قانون الأنديجينا Les Indigénes.
- المساواة في جميع الميادين بين المسلمين والفرنسيين.
- المساواة في الحريات الأساسية.[3]

---

[1]. أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائيين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1985، ص 46.

[2]. عبد القادر الحاج علي: شخصية في الحركة العالمية تجنس الجنسية الفرنسية 1911 ناضل في صفوف الفرع الفرنسي ثم انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي اعتزل السياسة بعد طرده من الحزب الشيوعي الفرنسي 1931.للمزيد انظر: حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص291.

[3]. عبد الوهاب بن خليفة: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلية، الجزائر، 2009، ص124.

قامت السلطات الفرنسية بحله في 20 نوفمبر 1929[1] إذ تحتم عليه أن ينشط بسرية حتى أعاد مناضلوه تأسيسه في أكتوبر 1930 "جريدة الأمة"[2] بفرنسا التي أخفت الشعبية على شعارات الحركة الوطنية، وذلك تحت إدارة مصالي الحاج وأمام النجاح الذي حققته قرر هذا الأخير وزملاءه سنة 28 ماي 1933 إعادة هيكلة الحزب من جديد عن طريق وضع مؤتمر وحل المؤتمرون إلى بلورة برنامج سياسي شامل لهذا الحزب.[3]

التيار الإصلاحي:

لم تنتشر الحركة الإصلاحية في الجزائر إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفضل جديد من العلماء، تخرج أكثرهم من تونس الزيتونة والمشرق وكان من رواده: عبد الحميد إبن باديس مبارك الميلي، توفيق المدني، الطيب العقبي والبشير الإبراهيمي.

وقد شكل هؤلاء الرواد ابتداء من 1925 النواة الأولى لما سيكون جمعية العلماء فيما بعد أقاموا جريدة المنتقد التي تم إيقافها من طرف فرنسا، وأخذوا ينشطون في مختلف أنحاء الوطن كما أسسوا هؤلاء العلماء نادي الترقي سنة 1926 الذي كان منبرا هاما.[4]

فقد أعطوا دفعا قويا للنهضة في الفترة ما بين 1925. 1930 بتأسيس المساجد والمدارس الحرة والبحث على حياة اجتماعية وثقافية في إطار الوفاء العربي الإسلامي[5]، فتكللت مجهودات الشيخ عبد الحميد بن باديس بإنشاء جمعية العلماء المسلمين في الجزائر سنة 1931 بعد أن اعترفت بها الحكومة الفرنسية، وكانت هذه الأخير تسعى إلى نشر الدعوى الاسلامية وتطهير الإسلام

---

[1]. محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830. 1954، تر: محمد المعراجي، منشورات ENEP، لجزائر 2008، ص 293.

[2]. جريدة الأمة: أهم العناوين الإعلامية التي كانت تعتمد عليها قيادة حزب نجم شمال افريقيا في نشر أفكارها.

[3]. عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة الجزائر، ص 363. 364.

[4]. أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائريين الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص86.

[5]. محفوظ قداش: المرجع السابق، ص288.

من الخرافات وتكوين كيان جزائري[1]، وهكذا ادرك رجال الإصلاح تمام الإدراك أم التحرر من الاستعمار إنما يجب بتحرير النفوس من تلك التبعية والتقاليد الفاسدة.[2]

وتمثل صراعها مع الإدارة الاستعمارية فيما تعلق بحق الجزائريين في التعليم عموما وبلغتها العربية خصوصا، وفي المطالبة بتخلي الإدارة الاستعمارية الداعية إلى التجنس في الدعوة إلى استقلال القضاء الإسلامي.[3]

لكن إدانة العلماء القاطعة للتجنس هي التي جرت بصفة خاصة عداء الادارة الفرنسية لهم وهكذا اتخذ عمل العلماء شكل عمل سياسي، وتجاوز الاطار الثقافي والديني الذي التزمت به الجمعية الرسمية، وسيؤدي هذا إلى دعوتهم إلى انعقاد المؤتمر الاسلامي الجزائري ومشاركتهم فيه.[4]

التيار الإدماجي: يمثل هذا التيار الطبقة المسلمة المثقفة او ما يعرف بجماعة النخبة l'élite التي أطلقت على هؤلاء الذين سمحت لهم الظروف الاجتماعية بنيل حظ كبير من التعليم، وكذلك الذين تميزوا بالثقافة الفرنسية وفي نفس الوقت كانوا يريدون تحسين اوضاع الجزائريين و لكن في إطار فرنسا الأم.

تأسست جماعة النخبة عام1907, و جماعة الجزائريين المازجين بين الثقافتين العربية و الفرنسية، من مترجمين و صيادلة و قضاة و محامين و تجار و طلبة و عمال, و من أبرز اعضائها: الامير خالد، ابن التهامي ابن جلول ، المحامي بوضربة، فرحات عباس.[5]

---

[1] Salah Ferkous: Apecu de l'histiore de L'Algérie des phéniciens Alindépendance 418av.g./1962, traduit par ben amor Salah, dar el ouloum, algérie , 2007, p243.

[2]. مقران يسلي: المرجع السابق، ص 162.

[3]. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 145.

[4]. الجيلالي صاري، قداش محفوظ: الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1954، تر عبد القادر بنو حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 198، ص 26-27.

[5]. عبد الوهاب بن خليفة: المرجع السابق، ص 82.

تعتبر سنة 1919 البداية الحقيقية لنشاط الأمير خالد في الميدان السياسي لأنها شهدت انقسام جماعة النخبة على نفسها حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية خاصة بعد إصدار إصلاحات 04 فيفري 1919.[1]

ويمكن أن نوجز مساهمة الأمير خالد في المطالب التالية:

- التمثيل البرلماني بنسبة متساوية.
- الالغاء الكامل والكلي للإجراءات الاستثنائية والمحاكم التعسفية.
- المساواة في الواجبات والحقوق الفرنسية فيما يتعلق بالخدمة العسكرية.
- تطبيق قانون التعليم الاجباري على الأهالي مع حرية التعليم.[2]
- حرية الصحافة وتأسيس الجمعيات.
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.
- تطبيق قوانين الاجتماعية والعملية لفائدة المسلمين.[3]

بالرغم من بساطة هذه المطالب وعدالتها، فقد أثارت ضجة كبيرة في أوساط المعمرين ونوابهم في البرلمان وطالبو بنفي الأمير خالد، وتعطيل جريدة الإقدام[4] ، وإثر انتهاء حياة الأمير خالد السياسية في الجزائر انقسم أنصاره إلى قسمين قسم ضئيل عاد للعمل مع ابن

التوهامي وشكلوا حزبا جديدا عام ، أطلقوا عليه (اسم فدرالية نواب مسلمي الجزائر) تنطق باسمه جريدة التقدم، والقسم الكبير الاخر انتهج طريق النضال الثوري، وكان الأساس الذي قام عليه حزب شمال افريقيا في الجزائر.[5]

---

[1]. محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 274.

[2] محمد تقية: الثورة الجزائرية: المصدر، الرمز، لأمال، تر: عبد سلام عزيزي دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 43.

[3]. عمار عمور: الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962، المرجع السابق، ص357.

[4]. أحمد المريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحكة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 113.

[5]. أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المرجع السابق، ص 42-43.

2.1 الاحتفالات المئوية للاحتلال الجزائر:

تمثل الاحتفالات المئوية من أبرز الاحداث التي ميزت مرحلة الثلاثينيات، إذ ارادت الادارة الفرنسية التأريخ لإمبراطوريتها في الجزائر من خلال هذا الاحتفال واستعراض قوتها أمام العالم و فعالية مناهجها الاستعمارية، فكان الفرنسيون يرون انفسهم أسياد البلاد و كل ذلك حصل بالقوة و يؤكدون فكرة امتياز المنتصر على المنهزم، وامتياز الانسان المتحضر على الانسان الناقص[1]، كما أعدت فرنسا دعاية كبيرة لها حيث كتبت اللافتات ووزعت المناشير والكتب، ونشر الصحف وعرضها وقد تم تخصيص ما يزيد عن ستة ملايين ومئة ألف فرنك لتغطية الدعاية وكانت احتفالات ضخمة استعرض فيها جيش افريقيا الذي أعد تكوينه.[2]

فرفع الفرنسيون شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين عن حقدهم الديني اتجاه المسلمين حيث قال احدهم" إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مئة سنة على احتلالنا ولكنه تشييع جنازة الإسلام فيها.[3]

بينت هذه الاحتفالات أنانية الفرنسيين وتجاهلهم لمشاكل المسلمين، ومعانتهم وهو الشيئي الذي ترك أثرا بالغا في نفوسهم، وهذا ما جعلهم يشعرون بأنهم مستهدفين من كل ذلك، كما أبدت مختلف تيارات الحركة الوطنية استنكارها لهذه المظاهرات ففي سنة 1930 وجه النجم رسالة طويلة إلى عصبة الأمم محتجا فيها على الاحتفالات المئوية للاحتلال، كما قبلت إدانة من طرف الشيوعيين، حيث صرحوا أيها الجندي..... لقد أعطاك الاستعمار الفرنسي الجهل والخمر والفساد والاضطهاد الاستعماري..... إن المعمرين يحتفلون باستعبادكم في الذكرى المئوية ونشروا

---

[1]. فرحات عباس: ليل الاستعمار حزب الجزائر وثوراتها، تر: ابو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، د س ن، ص 141.

[2]. محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 271.

[3]. عمار قليل: الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص139.

مجموعة من المناشير وشعارات " استقلال الجزائر" و "جلاء الإمبريالية عن البلد" و "جمعية وطنية شعبية".[1]

وقد طالب المنتخبون بإلغاء القوانين الاستثنائية، وتطبيق سياسة الإدماج على نطاق واسع حيث أن النخبة كانت تسعى بمناسبة الذكرى المئوية تحقيق حلمها بانتسابها إلى الأمة الفرنسية.[2]

كما عبر العلماء عن معارضتهم لهذه الاحتفالات، و جاء على لسان ابن باديس "..... و اراد هؤلاء الانانيون استغلال مرور قرن على الاحتلال لتذكيرنا بالمنتصر والمنهزم، فما علينا الا أن نبقى في منازلنا و نغلق ابوابنا، لأننا عشنا الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر فكانت بالنسبة لنا خيبة أمل وإذلالا."[3]

أدى الاحتفال بالمئوية بالفريق الاصلاحي الى إخراجه من تحفظه و توجيهه للاهتمام بالمسائل السياسية، لأن الاصلاحات الاجتماعية والسياسية المأمولة لم تنجز[4]، إلا أن رغبة الوالي العام فيوليت كانت التخفيف من وطأة العنف والإرهاب المسلط عليهم من قبل الكولون وهو ما لمسه الجزائريون عند ترأسه مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث أوكل له دراسة الأوضاع الجزائرية العامة، و تقديم اقتراحات للإصلاحات التي يجب القيام بها وإدخالها على الأهالي الجزائريين، وفعلا قدمت اللجنة مشروع اصلاحات عرف تاريخيا بمشروع فيوليت[5].

---

[1]. أحمد مهساس: المرجع السابق، ص 103 102.

[2]. جمال بشير بلعبايز: السياسة الفرنسية بالشرق الجزائري 1900. 1930، رسالة ماجيستر، الاسكندرية، 1993، ص 200-201.

[3]. أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أثرها الاصلاحي في الجزائر، المرجع السابق، ص474.

[4]. خميسة مدور: "**مشروع بلوم فيوليت: اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936. 1938م)**"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، ع7، قالمة، جامعة 08 ماي 1945م، ص126.

[5]. موريس فيوليت Mourice Viollete: ولد في 03 سبتمبر 1870، درس الحقوق عين في نقابة المحامين، تقلد مناصب عديدة كنائب 1902 وعضو في مجلس الشيوخ 1906، ونائبا لرئيس الغرفة البرلمانية 1914. 1917، كما تقلد منصب الحاكم العام بالجزائر 1925. 1927 ثم وزير دولة مكلف بالشؤون الأهلي ضمن حكومة ليون بلون. للمزيد أنظر: خميسة مدور: "**مجلة المعارف للبحوث والدراسات**"، ص141.

وتقوم حجته أن فرنسا سترتكب خطأ كبير إذا لم تتحرك لإجراء تغيرات ملموسة في أوضاع الجزائر، منتقدا السياسية الفرنسية القائمة على الظلم و قال إذا استمرت بدون تغيير ستشكل خطرا قاضيا على مستقبل إمبراطورتينا الإفريقية.[1]

لهذا نجده وقف موقفا وسطا بين مطالب الجزائريين، وضغط المعمرين حيث يقول "إذ لم ننصف الجزائريين ونسرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق والوجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري، عند إذا تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا ."[2]

قامت وسائل الإعلام بنشر المشروع على أسماع الجزائريين و الفرنسين، و بدأت مناقشته في البرلمان الفرنسي استمرت إلى غاية 1935 وانتهت برفض المشروع من طرف البرلمان ودفنه وذلك بسبب تأثير المستوطنين الذين يرفضون أي فكرة لمنح أدنى حق للجزائريين.[3]

وبنجاح الجبهة الشعبية و وجود موريس عضوا فيها أبدت هذه الاخيرة تجاوبا مع بعض مطالب المؤتمر الاسلامي، توجه وفد المؤتمر إلى باريس وقدم ميثاق المطالب الذي سمي ميثاق الشعب الجزائري المسلم إلى رئيس الحكومة الفرنسي ليون بلوم[4]blum violette والذي وعد بالنظر إلى مشروع فيوليت الذي سبق وان رفضه البرلمان الفرنسي عام 1935م، حيث أعلنت الجبهة عزمها على إحياء وتبني المشروع وأطلق عليه مشروع بلوم فيوليت le projet blum violette والمعروف أن هذا المشروع يحما أفكار فيوليت بالدرجة الأولى تم تبنيه من أجل توهم الجزائريين بأن مطالب المؤتمر الاسلامي قد أخذ بها كما أن سياسة الاصلاحات ماهي إلا تظاهر فقط

---

[1]. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص18.

[2] .Mourice Viollete: lalgerie vivra t elle؟ felxalan'paris 1931 p47.

[3]. عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية (1931. 1945)، دار البعث، ص 340.

[4]. ليون بلوم: سياسي اشتراكي (1872. 1950)، من أصول يهودية معروف بمشروعه بلوم فيوليت تولى رئاسة الجزائر مرتين ترأس الحكومة المؤقتة الجزائرية من 1946. 1947. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، ج1، د ط، دار الهدى، بيروت،1947، ص 64.

بالإصلاح، وفي الأخير تم عرضه على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936وظهر في الجرية الرسمية يوم 30 ديسمبر 1936.[1]

2. برنامج بلوم فيوليت: ونذكر أهم ما جاء فيه:

الفصل الأول: يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعملات الثلاثة[2] بالقطر الجزائر الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الاتية، التمتع بالحقوق السياسة للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو حقوقهم المدنية، وهذه بصورة نهائية ماعدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسة:

- أولا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط
- ثانيا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة باش شاوش أو برتبة فوقها، بعد أن خدموا العسكرية مدة 15 عشر عاما، وبع أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن السيرة.
- ثالثا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جميعا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب.
- رابعا: الاهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الاتية: شهادة العليم العالي وبكالوريا التعليم الثانوي، وشهادة الدروس الثانوية، وشهادة المدارس التطبيقية وكذلك الموظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمسابقة.
- خامسا: الاهالي الجزائريون الفرنسيون المنتخبون بالحجرات التجارية والفلاحية، أو المعنيون من طرف مجلس إدارة جبهة اقتصادية ومن طرف الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري.

---

[1]. موسى تريعة: النخبة الاصلاحية وموقفها من المشاريع الفرنسية في الجزائر 1919. 1947، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ الحديث المعاصر، جامعة بوزريعة، 2018، ص 216.

[2]. التعبير بالعملات الثلاثة يفيد الحاق الجزائر بفرنسا كجزء لا يتجزأ منها وقد جعلت هذه العملات بعد تحت أرقام 91 92 93 مضافة إلى 90 عمالة في فرنسا "الأم ".

- سادسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم، ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.
- سابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الباشا أغوات والأغوات والقياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن أربعة أعوام.
- ثامنا: الأهلي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف ثاني من وسام الشرف، أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريق العسكرية.
- تاسعا: العمال الذين أحرزوا على وسام الشغل، وكتاب نقابات العمال المعنيون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.[1]

الفصل الثاني: أن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري، سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون مائتي تاجرا او صانع او عامل من كل عمالة جزائرية وعندها تعطي الحقوق لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون، وبقرار من الوالي العام وبتعيين الغرفة الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري، كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية مائتين فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

الفصل الثالث: إن الأحكام المنصوص عنها بقانون 2فيفري 1852 بفصليه 15 و16 وكذلك كل عزل وقع ازاء الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و7 وكذلك تشطيب الاسم من قوائم الاوسمة الشرفية، و الوسام العسكري تقضي بكامل الحق.[2]

---

[1]. ابراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص 446-445.

[2]. لمياء بوقريوة: "**مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر**"، **مجلة** علوم الانسان والمجتمع، جامعة باتنة، الجزائر، ع 4، ديسمبر 2012، ص325 ص326.

الفصل الرابع: يمكن بالنسبة لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون ان يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة انفا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع والفقرة الخامسة من قانون 10 اوت 1927.

الفصل الخامس: ليس ما تتضمنه هذا القانون أي مفعول فينا مضى، و لا ينطبق على الأهالي الجزائريين الفرنسين الذين تتوفر فيهم الان او تتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.[1]

الفصل السادس: ستحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حساب نائب واحدا لكل سبعين ألف ناخبا موسوعة أسمائهم أو عشرين ألفا و حسب الإدارة الفرنسية في الجزائر فإن العدد التقريبي لناخبين الجدد سيصل بتطبيق هذا القانون إلى 24046ناخبا, او بالنسبة للانتخابات المقررة في سنة 1946 سيصل إلى 30046 ناخبا.[2]

[1]. عبد الحميد زوزو: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914. 1945، مج6، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، 2010، ص 103، 105.

[2]. عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، د س، ص 105.

المبحث ثالث: القانون الخاص 1947:

1. تعريفه:

تمت المصادقة عليه يوم 20 سبتمبر 1947 من طرف البرلمان الفرنسي[1]،عرف بأسماء مختلفة القانون الأساسي، القانون العضوي للجزائر، القانون الخاص، أو دستور الجزائر.[2]

جاء هذا الدستور Statut D'Algérie في عهد رئيس الجمهورية Auriol. x و رئيس الحكومة Paul Ramadie والحاكم العام ايف "شتاينو Chtagnaux"، و الذي استبدل فيما بعد بـ "نايجلان[3] Naigelen" يحمل رقم 47 1853، حيث دارت مناقشات كثيرة قبل صدور هذا القانون في المجلس الوطني و صوتوا عليه يوم 27 أوت 1947[4] بـ 322 صوتا ضد اصوات النواب الجزائريين الذين قاطعوا الجلسة و معارضة الشيوعيين.[5]

2. أسباب صدوره: لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور قانون 20 سبتمبر 1947 ولعلى أهمها ما يلي:

- محاولة امتصاص غضب الجزائريين بعد مجازر 08 ماي 1945.
- معاناة الشعب الجزائري وانتشار الفقر والحرمان في الأرياف مقابل غنى الكولون وطغييهم لذلك حاولت فرنسا تحقيق المساواة بين الطبقتين.[6]

---

[1]. محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 117.

[2]. إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، ص35.

[3]. مرسال ادمون نايجلان: رجل سياسي اشتراكي من مقاطعة الألزاس وعرف بصلابة وطنيته تربى منذ الصغر على مقامة النزعة الاستقلالية ألزاس ومنه اعتبر الوطنيين بمثابة انفصاليين يجب ايقافهم. للمزيد انظر شارل اندري جوليان: افريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم الجزائري: شركة الوطنية للنشر، 1976، ص355.

[4]. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص47.

[5]. عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954. 1962، بصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص ص 125. 126.

[6]. سعد طاعة: دور النواب المسلمين في الحياة النيابية بالجزائر1947–1956، دار كوكب العلوم، لجزائر، 2012، ص 50.

– تزايد ضغط الحركة الوطنية.[1]

– تزايد الوعي الوطني والسياسي لدى الشعب الجزائري.

– عدم ملائمة التنظيم السياسي والاداري في تلك الفترة مع طموحات الجزائريين.

– الصعوبات التي واجهت فرنسا في كل من تونس والمغرب والمشاكل السياسية الداخلية والتدهور السياسي جراء الحرب في هذه المهمة.[2]

– ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وذلك لاستغلال ثروات الجزائر بصورة شرعية.[3]

3. محتواه: تضمن محتوى دستور 20 سبتمبر 1947 على ثمانية أبواب وستين مادة (انظر الملحق رقم) أهمها تللك المتعلقة بالوضعية القانونية للجزائريين المسلمين وهي:[4]

القسم الأول بعنوان: النظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية وقد احتوى على07 مواد وهي كالاتي:

– المادة 01: إن الجزائر مجموعة من المقاطعات لكل منها شخصية مدنية. استقلال مالي ونظام خاص وإن مسلمي الجزائر هم فرنسيون بقطع النظر عن الجنس والدين ولكنهم بالدرجة الثانية.[5]

– المادة 02: المساواة تامة بين جميع المواطنين الفرنسيين من سكان مجموع العملات الجزائرية.[6]

– المادة 03: تتعلق بالأحوال الشخصية للفرد الجزائري المسلم, فله الحفاظ على حالته الشخصية الاسلامية ويحكم بالشرع الإسلامي في هذا المجال.[7]

---

[1]. فتيحة قشيش: المرجع السباق، ص424.

[2]. عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص119.

[3]. عبد الحميد زوزز: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، ص 347346.

[4]. خميسة مدور: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865– 1962)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018، ص396.

[5]. عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، 2014، ص240.

[6]. إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص36.

[7]. بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص46.

– المادة 04: تتمتع النساء المسلمات الجزائريات بحق التسوية.

– المادة 05: الحاكم العام يمثل حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر ويقيم بها.

– المادة 06: تأسيس جمعية جزائرية تتكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر وذلك بالاتفاق مع الوالي العام.

– المادة 07: تأسيس مجلس للحكومة لدى الوالي العام يكلف بالسهر على تنفيذ قرارات الجمعية الجزائرية يتكون هذا المجلس من ستة مستشارين اثنان ينتخبهما الوالي العام واثنان تنتخبهما الجمعية الجزائرية.[1]

القسم الثاني النظام التشريعي للجزائر وقد احتوى على 16 مادة أهمها:

– المادة 08: تتعلق بالحالة المدنية وفصل الدين عن الدولة.

– المادة 09: تتعلق بالحلة الخاصة للفرد الجزائري المسلم، فله ابقاء على حالته الشخصية الإسلامية.

– المادة 13: يتألف المجلس الجزائري بصفة انتقائية من ستين ممثل للهيئة الانتخابية الأولى وستين ممثلا للهيئة الانتخابية الثانية.

– المادة 15: يضبط القانون كيفية الانتخابات وتركيبة الهيئة الانتخابية.

– المادة 16: المجلس الجزائري وحده له حق الحكم في أحقية انتخاب اعضائه, كما أن له الحق في رفض أو قبوا استقالته.[2]

أما القسم الرابع الذي كان بعنوان تكوين الجمعية الجزائرية فقد تضمن 17 مادة أهمها:

– المادة 30: تتكون الجمعية الجزائرية من 120 عضو, 60 يمثلون الهيئة الانتخابية الأولى و60 يمثلون مواطني الهيئة ثانية ينتخبوا الجميع لمدة ستة سنوات بالتصويت العام والاقتراع الفردي على دورتين، ويتم تحديد انتخابات نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات.

---

[1]. عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص358.

[2]. طاهر الغول: مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919. 1954)، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014، ص71.

– المادة 39: قرارات الجمعية تتخذ بالأغلبية غير أنه وبطلب من الحاكم العام أو اللجنة المالية يمكن تغيير القرارات.

– المادة56: استقلال الدين الاسلامي عم الدولة مضمون مثل باقي الأديان وذلك بموجب قانون 09 سبتمبر 1905 ومرسوم 27 سبتمبر 1907 ويكون تحسين الأوقاف قرار المجلس الجزائري.[1]

4. تقييم الدستور:

إيجابياته:

- الاعتراف المبدئي بالقطر الجزائري وأنه ليس جزءا من فرنسا وذلك من خلال تأسيس مجلس جزائري توكل وأنه ليس جزءا من فرنسا وذلك من خلال تأسيس مجلس جزائري توكل ليه مهمة النظر بالتنفيذ القوانين الفرنسية في الجزائر.[2]
- المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والأوربيين وإلغاء القوانين الاستثنائية.
- المساواة بين المجالس المنتخبة بين الجزائريين والمعمرين. [3]
- فصل الدين عن الدولة.
- إلغاء نظام البلديات المختلطة.[4]

[1] خميسة مدور: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر (1865. 1962)، المرجع السابق، ص ص 402 401.

[2]. أحمد المريوش: "**دور جمعية العلماء المسلمين لجزائريين في الحركة الوطنية ما بين (1930. 1952م)**"، مجلة الرؤية، ع2، الجزائر، 1996م، ص 133.

[3]. براهمية بالوازع: نظرة على الجزائريين بين (1947. 1962)، من خلال كتابات الجزائر في الصحافة التونسية (الزهرة الأسبوع الصباح نموذجا، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 201 5، ص 22–23.

[4] - عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص186.

سلبياته:

- نص على تعبئة الجزائر لفرنسا، وأنها جزء لا يتجزأ منها فلم تعترف بشخصية الشعب الجزائري المتميزة.
- تهميش دور الجزائريين في تسيير شؤون بلادهم، حيث سلط عليهم حاكم فرنسي ذا صلاحيات واسعة.[1]
- أهمل القانون الكثير من المطالب الوطنية.[2]
- التفرقة العنصرية وعدم المساواة في التمثيل في مجلس الحكومة كما نصت مادة 07 من القانون.
- المادة 53 لم تلغي نظام البلديات المختلطة وكذلك التنظيم الإداري الخاص بالأراضي الجنوب لم تطبق إطلاقا.
- المواد المتعلقة بحقوق المسلمين الجزائريين في مختلف الميادين لم تغير.[3]
- وجود تناقض في مواده.[4]
- لم يكن سوى تدعيم للنظام الاستعماري القائم.[5]

وفي الأخير يمكننا القول إن تلك المشاريع الإصلاحية التي تبنتها فرنسا خلال الفترة المدروسة (1947.1919) كانت مجرد إصلاحات شكلية وخدعة من خدع الاستعمار هدفها التهدئة وامتصاص غضب الجزائريين كما أنها أعطت امتيازات لفئة محددة وتجاهلت طموحات الشعب الجزائري المتمثلة في تقرير مصيره والاعتراف بالشخصية الجزائرية.

---

[1] . بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص468.

[2] . خميسة مدور: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1962.1865)، المرجع السابق، ص 410.

[3]. عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 130، 132.

[4]. عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 .1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 409.

[5]خميسة مدور: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1962.1865)، المرجع السابق، ص 409.

الفصل الثاني:

مشاريع ديغول الإغرائية خلال ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962

- **المبحث الأول:** مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958
- **المبحث الثاني:** سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958
- **المبحث الثالث:** تقرير المصير 16سبتمبر 1959

الفصل الثاني: مشاريع ديغول الإغرائية خلال ثورة التحرير الجزائرية 1958-1962

وصل الجنرال ديغول السلطة على إثر انقلاب 13 ماي 1958 ونظرا للاطلاع على واقع الأمر ومجريات الاحداث في فرنسا والجزائر، بادر الى تبني فكرة التهدئة كأسلوب جديد للقضاء على الثورة من خلال إتباع سياسة الإغراء والمراوغة مستهدف من ذلك الشخصية الوطنية والحفاظ على الجزائر المرتبطة بفرنسا.

المبحث الأول: مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958.

1. تعريفه:

هو مجموعة الوعود الإصلاحية التي وردت في خطاب ديغول 03 أكتوبر 1958 اشتملت الميدان الاجتماعي والثقافي لفائدة الجزائريين[1]، كما يمكننا القول أنه مشروع تنموي اقتصادي ومخطط خماسي 1960.1959م, استهدف من خلاله أن يكسب الرأي العام العالمي و يجلبه إليه و يوهمه أن فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين و تنمية الجزائر[2].

ألقى مشروع قسنطينة في ساحة لابريش في عاصمة الشرق الجزائري، فاختياره لمدينة قسنطينة للإعلان عن هذا المشروع لم يكن بمحض الصدفة بل اختارها كونها مدينة داخلية بعيدة عن التجمعات الاوربية إلا جانب أنها مهد الحركة الإسلامية بالجزائر خصوصا الحركة الإصلاحية التي تقودها جمعية المسلمين[3] ، فهي نموذج للتجمعات السكانية التي تسودها البطالة و هذا الأمر الذي جعل الفرنسيين يعتبرونها ميدان تجربة هادفة لعزل الثورة .[4]

ألقى الجنرال خطابه أمام خمس وعشرين ألف شخص حسب تقدير مصلحة الاستعلامات العامة بولاية قسنطينة، فذكر فيه أن ثلاثة ملايين ونصف مليون ناخب من نساء ورجال الجزائر

---

[1] أحمد مسعود سيد علي: تكوين الثورة الجزائرية وتنظيمها 1960 .1961، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 30.

[2]. يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1962.1954، ط1، دار الامة، الجزائر، 2004، ص 176.

[3]. صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، لكويت، الجزائر، 2008، ص 121.

[4]. مسعود الجزائري: مشاريع ديغول في الجزائر كتب قومية، كتاب 26، دار القومية، القاهرة، ص 14.

نحو ثقتهم لفرنسا ولديغول نفسه بكل حرية وفي مساواة مطلقة متحدين بذلك التهديدات الموجهة إليهم من طرف المعارضين له.

تحدث أمام هذه الجموع الغفيرة عن ما وصفه بالمشروع الأكبر الذي ستطبقه حكومته في الجزائر في السنوات الخمس القادمة طبقا لسلطات الكاملة التي منحها إياه الدستور الجديد.[1]

حيث ذكر ديغول في مذكراته "مشروع قسنطينة الذي ينطوي على أعمال تنمية يعد مجموعها أضخم بكثير مما تم حتى الان، و بعد دراسات دقيقة جرت على ضوء التقرير الذي وضعه مستشار الدولة اتخذت الحكومة القرارات المقتضبة وفتحت الاعتمادات اللازمة في سبيل تغيير أوضاع حياة المسلمين الجزائريين خلال خمس سنوات تغييرا جذريا".[2]

2- محتوى المشروع ومصادر تمويله:

1.2. محتوى المشروع:

تضمن المشروع جملة من الإصلاحات اختلفت من حيث المضمون والارقام وعلى العموم فإن المشروع جاء بما يلي:

- إقامة 200 ألف وحدة سكانية.
- توزيع 250 ألف هكتار من الاراضي على الفلاحين.
- بناء السكن لمليون جزائري، و هي عبارة عن محتشدات لشعب الجزائري .[3]
- إتاحة بعض الوظائف للجزائريين لتخفيف من حالة البطالة في أوساطهم ظاهريا، وكسبهم إلى جانب السلطات الاستعمارية ضد الثورة وترقية بعض العملاء الى الوظائف الادارية السامية ومنحهم امتيازات مادية معتبرة.

---

[1]. رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958. 1952) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 330. 329

[2]. شارل ديغول: مذكرة الأمل التجديد (1962.1958)، تر: أحمد عويدات، ط1 ,بدران عويدات، بيروت, 1971, ص71.

[3]. أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى 1954 .1956,منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص207.

- ادخال عناصر جزائرية في مجلس الشيوخ و تعيين ضباط جزائريين سامين في الجيش الفرنسي و منحهم رخص و محلات تجارية .[1]
- تحسين المرافق الصحية وإقامة مؤسسات صناعية متنوعة.
- رفع أجور العمال الجزائريين إلى نفس مستوى أجور عمال فرنسا.
- إقامة مصانع للفولاذ والمنتجات الكيماوية في المناطق الساحلية وكذلك مراكز خاصة في الإدارات العسكرية.[2]
- إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي.
- بعث برجوازية جزائرية ترتبط مصالحها بمصالح فرنسا.[3]

وفي هذا الإطار تم تجنيد أكثر من نصف مليون جندي لحماية المصالح الحيوية الفرنسية في الجزائر، وذلك ابتداء من نوفمبر 1959.

- ✓ 50 ألف جندي لحماية ومراقبة الخطوط الشائكة المكهربة.
- ✓ 30 ألف جندي لحماية ومراقبة الجسور والمعامل.
- ✓ 200ألف جندي لحماية ومراقبة أنبوب البترول.

فتح مجال محدود لتعليم اللغة العربية لبعض الشبان الجزائريين من اجل استمالتهم و جعلهم أدوات لخدمة المصالح عن طريق النوادي و المنتديات.[4]

2.2 مصادر تمويله:

أوكلت الحكومة الفرنسية السيد دول وفري المندوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر مهمة الأشراف على هذا المشروع، فقد تم اختياره من طرف ديغول على أساس أنه أستاذ اقتصاد سابق

---

[1]. يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 177.

[2]. بسام العسيلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص93.

[3]. عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 213.

[4]. يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عسر والعشرين الثورة في الولاية الثالثة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 155.

بجامعة باريس،[1] في حين تم أنشاء مجلس أعلى يتشكل من 45 عضو، خمسة وأربعون لمتابعة سير المشروع، وقام السيد دول وفري من تحديد أسس تمويله في النقاط التالية:

- الدعم الفرنسي غير مشروط الذي يبلغ مائة مليار فرنك خلال السنة.
- الاعتماد على ثروات الصحراء الجزائرية من بترول وغاز.
- إرادة الجزائريين في إنجاح هذا المشروع مادامت غايته تصب في فائدتهم.[2]

أما فيما يخص الوسائل التي ستجند من أجل إنجاح هذا المشروع، فقد أكد الخبراء الذين وصفوه بأن المشروع بالأساس يقوم على الجهد المالي، وعلى طريقة استعماله حيث يتطلب استثمار عمومي يبلغ في مجموعه 2000 مليار فرنك، وعلى هذا فإن المخطط التقريبي لتمويل هذا المشروع سيكون كالتالي:

- مساهمة الوطن الأم بـ 270 مليار فرنك.
- الجهد الخاص بميزانية الجزائر من خلال القروض المحلية للخزينة الجزائرية.
- المؤسسات النصف العمومية مساهمتها بمقدار 100 مليار فرنك.
- المؤسسات الخاصة التي قدرت بـ 500 مليار فرنك.[3]

3. أهداف المشروع:

1.3 الأهداف المعلنة: وتمثلت في:

- إنعاش الاقتصاد معرفة حاجيات السكان وتقديم اقتراحات السلطات الاستعمارية وتقديم اقتراحات للسلطات الاستعمارية، واوضاع الجزائريين المسلمين خلال فترة الخمس سنوات.
- تشجيع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر وزيادة الدخل الجزائري وإشراك الجزائريين في عملية التنمية.

اجتماعيا جديدا لسلطة الاستعمارية يساهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا.[4]

---

[1]. مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص 15.

[2]. رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 335.

[3]. رمضان بورغدة: المرجع نفسه، ص 339.

[4]. عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1962.1830)، وزارة المجاهدين، 2008، ص475.

- تقليص البطالة والقضاء التدريجي على الفروق في المستوى المعيشي بين الأهالي والكولون لضمان مستقبل واعد في إطار التعايش السلمي عن طريق تلبية حاجيات السكان الضرورية (التشغيل, السكن, التعليم, الصحة).[1]

- إنشاء صندوق لنشاط الاجتماعي وخصيصا للعمال الجزائريين حيث تعمل هذه الهيئة بإيوائهم وتكوينهم.[2]

- القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة من شأنها تخفيض البأس الذي يعانيه الجزائريين.[3]

- توزيع الأراضي على المزارعين بنسبة كبيرة وإنشاء مراكز بترو كيميائية.

- انجاز البنى الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التطور.[4]

2.3 الأهداف الخفية: وتتمثل فيما يلي:

- حسب ما عرضه ديغول في المشروع وأهدافه أنه يريد من وراء ذلك بعد استلامه رئاسة الجمهورية الفرنسية 08 جانفي 1859 وأن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية وعن طريقها أيضا يحقق عملية الإدماج.

- القضاء على الثورة الاصلاحية وايجاد نخبة متميزة من الجماهير يستعملها في قمع كل محاولة أو مبادرة ثورية.[5]

- امتصاص غضب الجزائريين، ومحمولة إرجاع أصل الثورة لاعتبارات مادية وعزلها عن الجماهير.[6]

---

[1]. ناصري معمر: استراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي الولاية الأولى نموذجا (1956. 1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهدة الدكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، جامعة أدرار، 2020, ص306.

[2]. شارل ديغول: المصدر السابق، ص122.

[3]. جما قنان: التعليم في الجزائر عهد الاستعمار، المرجع السابق، ص187.

[4]. رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص331.

[5]. محمد لحسن الزغبدي: مؤتمر الصمام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري (1962.1956)، دار هومة، 2004، ص149.

[6]. محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة، 2009، ص 205 - 206.

- ولم يكن هم فرنسا من برنامج قنطية الرامي إلى تحسين ظروف معيشة الفلاحين سوى استمالتهم، ومن ثم توجيه مخططها الاقتصادي لضرب الثورة التحريرية والقضاء عليها يعني

- خلق طبقة فلاحية بورجوازية صغيرة تكون سندا اجتماعيا جديدا لسلطة الاستعمارية يساهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا.[1]

- افراغ الثورة التحريرية من محتواها واهدافها السامية اثبات الهوية الجزائرية بالانتماء الجغرافي واللغوي والديني والحضاري وتحويلها إلى ثورة خبز.[2]

وبالتالي فالهدف من هذا المشروع محاولة عزل الشعب عن الثورة وايهامهم بأنها ثورة اجتماعية واقتصادية وربط الجزائر بفرنسا للأبد.[3]

- القضاء على الحكومة المؤقتة وهي في المهد باعتبارها حققت انتصارا مهما في مواجهة الاستعمار الفرنسي.[4]

4. نتائج المشروع:

كان ديغول سنة 1958 أكثر حماسا لتنفيذ المخطط، وأن نصب مخطط قسنطينة كان أكثر من نصب كل المشاريع التي أتت بها.

1.4 في مجال التربية والتعليم:

- اندماج حوالي 60000 طفل في المدارس و25000 شاب في مراكز التوجيه والتكوين التي فتحها الجيش, وكذلك التكوين الذي فتحته في الأرياف وارتفع عدد المراكز الاجتماعية من حوالي 15 مركزا في 1957 إلى حوالي 60 مركزا في سنة 1959م.[5]

---

[1]. عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1962.1830)، وزارة المجاهدين، 2008، ص475.

[2]. زوليخة المولود علوش سماعيلي: تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013، ص 498.

[3]. عمار ملاح: المرجع السابق، ص 213.

[4]. محمد العربي الزبيري واخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1962.1954)، وزارة المجاهدين، 2007، ص270.

[5]. صالح بلحاج: المرجع السابق، ص122.

– إنشاء مراكز دعاية ونوادي ذات طابع ترفيها لاستقطاب الشباب وافساده دون انضمامه لثورتكما تم انجاز مدارس في كل من مدينة عين وسارة والجلفة والأغواط.[1]

2.4 . في المجال الاداري:

كان للجيش دور في مجال الإدارة، لأن الشعب الادارية البالغ عددها 700 شعبة, تمثل بنية تحتية إدارية قريبة جدا من السكان، وعم ذلك فغن الادارة المدنية قد تعزز دورها، حيث تضم 46000 موظف مما يمثل نمو معتبرا في عدد الموظفين مقداره 20% بالمقارنة من سنة 1954م وأكد أن نسبة المسلمين من هؤلاء الموظفين انتقلت من 18% سنة 1954 إلى 22% سنة 1959.[2]

3.4 . في مجال التشغيل والتصنيع:

شهدت هذه الفترة انطلاق الأشغال في مركب الحديد والصلب بعنابة في شهر أوت 1959م انتهت أشغال وضع الأنبوب المخصصة لنقل البترول من حاسي مسعود إلى بجاية وكان أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو قيد الدراسة، وكانت الاشغال فيه على وشك الانطلاق وإنشاء قطين الأول بالحجار (عنابة) والثاني بأرزيو (وهران).[3]

4.4. في مجال الفلاحة:

تحدث عن توزيع ما بين 03 و 10 هكتارات على 2500 عائلة و أكد أن 15000هكتار هي بصدد التوزيع، حيث انطلقت الاشغال فيمل يتعلق بحماية التربة من الانجراف و استصلاح الاراضي و بناء السدود و كذا لك سقي الاراضي.[4]

5.4. في مجال السكن:

[1]. يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة (1954. 1962)، المرجع السابق، ص177.

[2]. رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرح السابق، ص344.

[3]. صالح بالحاج: المرجع السابق، ص123.

[4]. محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1962.1954)، درا القصبة للنشر، الجزائر، ص 644.

أعلن دولوفريه عن بناء 11000 وحدة سكانية حضرية خلال السبعة أشهر الاولى من سنة 1959، مقابل 18000 وحدة سكنية طول سنة 1958، و أشار إلى قرار مباشرة الانجاز 45000 وحدة سكنية جديدة، أما في المناطق الريفية فإن 160 قرية تم إنجازها تتضمن 12000 شقة سكنية يمكن ان توفر المأوى ل 70000 شخص.[1]

5. مصير المشروع:

وبالرغم من أهمية مشروع قسنطينة إلا إنه لم يكتب له النجاح وهدا راجع إلى عدة أسباب:

- انعدام السلم واستمرار الثورة، وهذا لم يسمح بالتقليل من المصاريف العسكرية وتحويل جزء منها لتفويض النقص الملاحظ في الاستثمارات.

- ظهور أعراض التضخم المالي وما سوف يحدثه من أثر سلبي على الاقتصاد الفرنسي، فقد أدى إلى ارتفاع الأسعار ومصاريف الاستثمار، إذ زادت تكلفة إيجاد أي وظيفة بـ 20% في الوقت الذي لم يحقق فيه المبالغ التي أنفقت في بعض القطاعات مثل المعادن الكيمياء.

- التخلي التدريجي من طرف المسؤولين عن المشروع, عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العاجلة فتحولوا باهتماماتهم السياسية.[2]

بالإضافة إلى ذلك مقاومة المعمرين لهذا المشروع، حيث كان هؤلاء يرفضون أي حق يعطى للجزائريين وبالتالي لاحظوا في هذا المشروع إعطاء قيمة كبيرة للجزائريين، مما أدى إلى رفض تمويلهم, الامر الذي أدى بموقفهم هذا إلى المساهمة إلى حد ما في إفشال المشروع لانهم لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة متساوية مع الجزائريين لشعورهم دائما بانهم السادة[3]، كما أنه لا يمكن لفرنسا أن تقوم بتعليم ابناء الجزائر لأنها لا تسيطر على معظم الأراضي, كما أن مباني

[1]. ناصري معمر: المرجع السابق، ص 304.

[2]. نصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وافاق للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، الجزائر، 2008، ص257.

[3]. محمد لحسن الزغيدي: المرجع السابق، ص 175.

المدارس قد تهدم معظمها بفعل الحرب، مسألة مساواة أجور الجزائريين بأجور الفرنسيين في فرنسا، هي في حقيقتها مهزلة وأنه لم يحدث أي محاولة.[1]

[1]. مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص 15-16.

المبحث الثاني: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958.

1. مضمونه:

استخدمت السلطات الفرنسية الاستعمارية مختلف الأساليب والوسائل لضرب الثورة وإخمادها وذلك من خلال السياسات المختلفة التي قام بها رؤساء حكومتها المتتالية، فبعد ان أفشلت سياسة ديغول في جعل الجزائر فرنسية من خلال القانون الصادر بتاريخ 31 جانفي 1958 الذي ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وهذا ما رفضته جبهة التحرير الوطني الناطقة باسم الشعب الجزائري،[1] أمام ذلك لجأ الجنرال ديغول إلى مبادرات سياسية كان من بينها ما سماه بسلم الشجعان أو سلم الأبطال الذي عبر عنه في ندوته الصحفية بتاريخ 23 أكتوبر 1958 في خطابه يطلب فيه من المجاهدين إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش الفرنسي أو الدرك أو الشرطة [2] والعودة إلى ذويهم وأعمالهم وعن هذا يقول "... أني أقول دون تردد لمعظمهم وأي رجال جيش التحرير الذين كافحوا بشجاعة ليأتي سلم الشجعان، وأنا متأكد ان الأحقاد ستمحى لقد تحدثت عن سلم الشجعان... ويعني ببساطة أن الذين بدأوا بإطلاق النار أن يوقفوا، وأن يرجعوا دون إذلال إلى عائلتهم وعملهم"[3] وهذا دون متابعات قضائية، كما طلب من جبهة التحرير الموجودين في الخارج وأعضاء الحكومة المؤقتة التوجه إلى باريس لتصفية الحوادث[4]، وعبر عن ذلك بقوله " وفيما يختص بالمنطقة الخارجية التي تبذل الجهد في إدارة القتال من بعيد، فإني أردد عاليا مما سبق أن قلت إذا سمي مندوبون الاشتراكي مع السلطة في تنظيم انهاء اعمال الحرب فما عليهم أن يقصدوا السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط، فهذه أو تلك ستؤمن انتقالهم إلى فرنسا وهناك تكون سلامتهم التامة مضمونة وإني أكفل لهم حرية العودة."[5]

---

[1]. سالمي مختار: إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسة الانتقالية (1962.1959)، رسالة دكتوره، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص 145.

[2]. شريط لخضر واخرون: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، د م، 2007، ص 49-50.

[3]. سالمي مختار: المرجع نفسه، ص 146.

[4]. عمار بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958. جانفي 1960، دار الحكمة الجزائر، 2012، ص 57.

[5]. بسام العسلي: المرجع السابق، ص 93.

حاول ديغول من خلال مبادرة سلم الشجعان إيجاد حل أمني لمسألة سياسية إذ أنه اعترف بعد رفضه المعالجة السياسية للأزمة الجزائرية من خلال امتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير[1] التي اعلنت تشكيل الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958، محاولا تجاوزها والبحث عن وقف إطلاق نار محلي مع القادة العسكريين في الداخل واستسلام مقنع[2] اطلقت عليه سلم الشجاع، ومن أجل استمالة جيش التحرير وليعطي المبادرة سيجري في الجزائر يوم 28 سبتمبر استفتاء " فلا تمنعوا قوائم الوطنيين أولئك الذين يريدون التصويت بـ لا وإذ قرر المتمردون النزول من معاقلهم والمساهمة في الاستفتاء فهذا سيبرهن على أنهم يريدون حل المشاكل وستكون بداية عودة السلم بخلاف استمرارهم في حمل السلاح".[3]

وقد كان هذا الخطاب موجها إلى العسكريين في جيش التحرير الوطني في الداخل إلى إجراء اتصالات مع مسؤولي سلطة الاستعمار في الجزائر متعهدا لهم سيستقبلون ويعاملون معاملة الأبطال إلا أن الحقيقة غير ذلك.[4]

وبصورة موجزة فإن هذه المبادرة التي جاء بها ديغول تطالب قادة الثورة الاستسلام، وهو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على أرض المعركة من خلال رفع الرايات البيضاء ونزول كافة المسلحين من الحبال و والاخر سياسي هدفه تحويل الاستسلام العسكري إلى استسلام رسمي.[5]

---

[1]. جبهة التحرير الوطني: هي أول حزب جزائري يوحد صف الأمة من أجل تحريرها ويضم داخله جميع القوى السياسية الثورية والوطنية المخلصة. للمزيد أنظر إلى د. عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائري (1954. 1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 28.

[2]. يزيد بوهناف: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين(1954.1962) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص168.

[3]. رمضان بورغدة: **عرض الجنرال ديغول لسلا الشجعان وتقرير المصير وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية**، حوليات جامعة قالمة العلوم الانسانية والاجتماعية، رقم 02، 2008، ص97.

[4]. سحولي بشير: "**الحرب النفسية في مواجهة الثورة الجزائرية خطابات شارل ديغول (1958.1960) نموذجا**"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، ع12، ديسمبر2020، ص 82.

[5]. عمار بوضربة: النشاط الديبلوماسي، المرجع السابق، ص 52.

وهو بهذا يؤكد وفاءه وتمسكه بسياسة طالما دعا إليه وتمسك بها المعمرون الأوربيون في الجزائر، بل وتمردوا من أجل تنفيذها في 13 ماي 1958ومن هنا يتضح بأن مشروع ديغول جديد في مسماه قديم في محتواه إذ لا يختلف كثيرا عن مثلث رئيس الحكومة الأسبق "غي مولي" والمتمثل في وقف القتال ثم الانتخابات فالمفاوضات.

2. أهدافه:

من خلال ما سبق يتضح لنا الأهداف الخفية لمروع سلم الشجعان وهي كالاتي:

- العمل على اضعاف جبهة التحرير الوطني وتمهيد القضاء على الثورة وذلك بزرع الخلافات والانقسامات بين قيادتها من خلال امتداح بطولة العسكريين ودعوة المنظمة الخارجية السياسيين الاستسلام الرسمي وهو بذلك يعني الحكومة المؤقتة، لكن دون أن يذكرها بالاسم لأنه لا يعترف لها.[1] - إفراغ الثورة من محتواها أو معناها وتشويه صورتها.

- زرع بذور الإحباط ولانحرافيه في صفوف جيش التحرير الوطني, وزرع الخلافات في صفوف الثورة داخليا وخارجيا.[2]

- تكريس الصراع بين السياسيين وكذلك الإشادة بشجاعة وبطولات العسكريين في المعارك والاحط من قيمة السياسيين.

- إضعاف الثورة أمام الرأي الدولي والحد من مساعي تقدم الحكومة في تدويل القضية الجزائرية

- الحرص على الحل السلمي والأمني الذي تعول عليه الجمهورية الخامسة.[3]

المبحث الثالث: تقرير المصير 16سبتمبر 1959.

تأكد ديغول بنفسه أن مشاريعه سواء العسكرية كمخطط شال وسياسية القمع والتقتيل أو سياسية الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية كمشروع قسنطينة قد فشلت في القضاء على الثورة الجزائرية،

[1]. شريط لخضر واخرون: المرجع السابق، ص51.

[2]. صالح بلحاج: المرجع السابق، ص116.

[3]. سالمي مختار: المرجع السابق، ص ص 147 146.

من خلال زيارته للجزائر في أوت 1959 وأن محاولة الاستمرار بمحاولة تجسيد فكرة الجزائر فرنسية لا طائل منها و يتوجب عليه الاقدام على خطوات جديدة.[1]

يلجأ الى إخراج ورقة سياسية اخرى، تمثلت في مشروع حق تقرير المصير للشعب الجزائري كتسوية سياسية و تهدئة للأوضاع[2]، وكان قد مهد لذلك خلال زيارته التفقدية لقوات جيشه و شرح برنامجه الجديد بقوله "إذا كان نجاح العمليات العسكرية أمرا ضروريا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما مع الجزائريين ."مشيرا الى الاعتراف بحق الجزائريين بحق تقرير مصيرهم، ودعا افراد جيشه لطاعته و عدم عصيان أوامره، وهو متأكد انه لن ينجح في مشروعه هذا إلا إذا ضمن ولاء الجيش له.[3]

إن إقدام ديغول على الاعلان عن مشروع تقرير المصير لم يكن فكرة وليدة الحظة او حدثا طارئا، إذا تطرقنا الى الاجراءات التي قام بها منذ توليه السلف في 8جانفي 1959، ومن خلال خطابه الذي أشار فيه الى مستقبل الجزائر المسالمة المتحولة التي تنمي شخصيتها بنفسها، و ترتبط بفرنسا برابطة وثيقة، والملاحظ انه في خطابه أشار بصورة واضحة على عزمه على طرح هذا المشروع الذي يرى انه وسيلة لحل القضية الجزائرية وإنهاء الحرب القائمة و انه يملك تصورا واضحا.[4]

منذ تولي ديغول أخذ ى بعض التدابير بغرض التهدئة، حيث قام بإطلاق صراح 7000 مسجون في الجزائر، وخفض أحكام الإعدام، كما أفرج عن بن بلة ورفقاه الذين كانوا موقفين في السجن حيث نقلوا للإقامة بعد ذلك في جزيرة ايكس محاطين بالرعاية والتكريم، كما أفرج عن مصالي الحاج الذي كان تحت الإقامة الجبرية في فرنسا. [5]

---

[1] يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 185.

[2]. شارل ديغول: المصدر السابق، ص 83.

[3] شارل ديغول: المصدر نفسه، ص ص83 .84.

[4]. رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 302.

[5] رمضان بورغدة: المرجع نفسه، ص 302.

1. دوافع ديغول لطرح فكرة تقرير المصير:

كان خطاب ديغول الشهير حول تقرير المصير يوم 16سبتمبر 1959بهذا التوقيت و الذي تزامن مع انعقاد أشغال الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ستستمر أشغالها من 15 سبتمبر إلى 30 ديسمبر 1959 المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها [1],إذ انه خلال الدورة السابقة ثم استبعاد الدورة السابقة ثم استبعاد القرار الذي يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بفارق ضئيل [2]، و راحت تستعد في عام 1959 للتصويت على هذا القرار إذ أن الولايات المتحدة تخشى أن يكون مكافئا لفرنسا .[3]

وفي جولة للجنرال ديغول الى مدغشقر افريقيا لتجنيديهما ضد القضية الجزائرية تلقى صفعة سياسية غذ اعترفت دولة غانا بالحكومة المؤقتة الجزائرية، رغم أن فرنسا تعتبر نفسها هي الوصي الشرعي على افريقيا ليتوالى الدعم الافريقي للجزائر بانعقاد مؤتمر مونروفيا أيام 4-8 أوت 1959 الذي أكد وجوب الاعتراف بالحكومة المؤقتة و كذلك تقديم العون المادية المعنوي لجبهة التحرير الوطني.[4]

كما طرأت مشكلة عدم التوافق بين الجيش في الجزائر والرأي العام في فرنسا وتزايد المساندين الى الحل السلمي حيث أظهرت استبيانات فرنسية حول وجوب التفاوض مع جبهة التحرير الوطني بنعم أم لا فكانت النتيجة 70 % مؤيدة لتفاوض، اضافة الى ذلك مدة الحرب الطويلة قد أنهكت الاقتصاد الفرنسي بسبب النفقات العسكرية الضخمة[5]، ومن جهة أخرى استغلال ديغول أزمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتوقف نشاطها منذ جويلية بسبب الخلافات الدائرة بين أعضائها.[6]

---

[1]. عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي، المرجع السابق، ص 203.

[2]- يزيد بوهناف: المرجع السابق، ص 175.

[3]. شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 176.

[4]يزيد بوهناف: المرجع نفسه، ص 175.

[5]لخضر شريط واخرون: المرجع السابق، ص 55.

[6]. سالمي مختار: المرجع السابق، ص 168.

سخط المستوطنين الاوربيون على ديغول وهذا ما نلاحظه عند زيارته الى مدينة تيزي وزو لم يحضر أحد لاستقباله، كما أن الشعب الجزائري لم يعد يصدق ما تقوله فرنسا.

وأثناء زيارته كذلك لمدينة سعيدة اقترب ديغول من طبيب جزائري و سأله عن مطالبه فقال له الطبيب أن ما نريده نحن العرب هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا، أن لا يكون أحد مسؤولا عنا.[1]

إن إصدار هذه المبادرة كان نتيجة ضغط التطورات الدولية فلم تعد المسألة الجزائرية مسألة فرنسية، بل خرجت الى الصعيد الدولي و اعتبر وزير الخارجية محمد دباغين تصريح ديغول بمثالة الفشل بالنسبة لفرنسا، والغرب أصبح يسعى للاستتباب الامن في الجزائر و يضغط على فرنسا فتصريحه جاء بعد زيارة رئيس الولايات المتحدة الامريكية روزفلت الى باريس كما أن هذه المبادرة تقف وراءها الولايات المتحدة حسب عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال افريقيا فكل هذه العوامل دفعت ديغول الى الاعلان عن حق الشعب في تقرير مصيره.[2]

2. مضمون تقرير المصير:

كما خير ديغول الجزائريين في هذا الاستفتاء بين الاندماج في فرنسا أو الانفصال عنها والحكم الذاتي في إطار فيدرالية فرنسية و يكون أحد الخيارات هو الحل بالنسبة لهم.[3]

1.2 الانفصال: في هذه الحالة تترك فرنسا الجزائريين يعبرون عن ارادة الانفصال عنها و ينظمون بلادهم التي يعيشون فيها بمعزل عنها، غير أن الجنرال لم يكن يحبذ مطلقا هذا الحل وكان يعتقد أنه أمر مستبعد، وأن حدث فسيؤدي الى كارثة حسب اعتقاده لأنه سيفتح الباب للمعاناة و الفوضى السياسية وعمليات ذبح معمعة، و ديكتاتورية شيوعية عدوانية حسب تعبيره ولهذا دعا لجزائريين ان يستعيذوا من هذا الشيطان[4]، و من أجل استبعاد خيار الاستقلال فإن الجزائريين من كل الاصول الذين يرغبون في البقاء فرنسين سيكون لهم ذلك و ستحقق فرنسا لهم رغبتهم، ويقصد

---

[1] يزيد بوهناف: المرجع نفسه، ص 176.

[2] لخضر شريط: المرجع السابق، ص 54-55.

[3] Evian. alger. Office des publications Universitaire. '- BEN Kheda Ben Youcef,1972. Les accords d Ben Aknoun. Page 246.

4 شارل ديغول :المصدر السابق ,ص 87.

بذلك تقسيم الجزائر الى مناطق للفرنسيين و اخرى جزائرية، أما في حالة اختيارهم الانفصال التام فسيتم فصل الصحراء خاصة أن هذا الفضاء الواسع ازدادت أهميته كفضاء لتجارب النووية ومصدر الغاز والبترول وهما عنصرين حيويين تفتقر إليهما فرنسا.[1]

2.2 الادماج: الفرنسة الكاملة و هو حل كان يدافع عنه المستوطنين و معظم قادة الجيش الفرنسي وهو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الجزائريين وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والادارية والقضائية وجميع المصالح الحكومية.[2]

3.2 فيدرالية: رفض ديغول الاستقلال والفرنسة وإختار المشاركة بحيث تكون حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق معها فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادة المحدودة، وإذا قبل الجزائريون هذا الحل فالجنرال ديغول يشترط في هذه الحالة أن يكون الحكم في الجزائر فيدراليا حتى يكون لمختلف المجموعات التي تعيش فيها الضمانات الخاصة بحياتهم الشخصية في إطار التعاون بينهم.[3]

كما كانت هناك شروط وعوامل أساسية وراء تقديم هذه الاختيارات على الجزائريين منها:

- أن فرنسا هي التي تتولى منح تقرير المصير للجزائريين بما تملكه من قوة، وباسم مبادئها ووفقا لمصالحها لا بموجب إرغامها على ذلك نتيجة هزيمة عسكرية أو تحت ضغط تدخل أجنبي.

- أن بقاء الفرنسيين في الجزائر أمر مرهون بهم، يضمن للجيش حريتهم و سلامتهم و أن لمصلحة فرنسا و الجزائر المشتركة أن تعقد بينهما اتفاقيات، تنمح الطرفين امتيازات خاصة لاسيما فيما يتعلق بوضع الأشخاص التبادل التجاري، العلاقات الثقافية واستثمار البترول في الصحراء .[4]

---

[1]. رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، ص 304.

[2]. مريم حيفروالسبتي غيلاني: **مشروع تقرير المصير 1959 وموقف المستوطنين منه**، مجلة الناصرية لدراسات الاجتماعية، ع2، 2012، ص655.

[3]. يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 17.

[4]. شارل ديغول: المصدر السابق، ص 51-55.

– الشعب الفرنسي له حق القبول أو الرفض لاختيار حرية الشعب و كذلك يجري هذا الاستفتاء بحضور مراقبين دوليين في غضون أربع سنوات و بعد تحقيق الهدنة و عودة السلم بحيث لا يبلغ عدد القتلى مائتي شخص في العالم، بالنظر إلى محتوى المبادرة التي أطلقها رغم شعارها الذي يوحي بمنح الجزائر حق تقرير مصيرها.[1]

كما أشار شارل في مشروعه و حسب رأيه فإن تقرير المصير سيمثل كل التيارات السياسية و هذا يعني الرجوع إلى طاولة مستديرة و عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للمقاومة الجزائرية[2]، ومن خلال تصريحه نلاحظ انه يريد أن يخلق في الجزائر مشكلة عنصرية زيادة عن مشكلة المستوطنين الأوربيين وذلك بتقسيم سكانها إلى جاليات متعددة.[3]

وفي الأخير يمكننا القول إن هذه المشاريع الإغرائية التي بها ديغول ذات الطابع الاقتصادي والسياسي كان يريد من خلالها اخماد الثورة التحريرية وابعاد الشعب الجزائري عنها.

[1]. محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 151.

[2]. يوسف بن خدة: المرجع نفسه، ص 18.

[3]. يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 286.

الفصل الثالث:

مواقف وردود الأفعال من هذه المشاريع

- **المبحث الأول:** رد فعل المستوطنين
- **المبحث الثاني:** رد فعل الحكومة المؤقتة لجزائرية من مشاريع ديغول

الفصل الثالث: مواقف وردود الأفعال من هذه المشاريع

بالرغم من ان هذه المشاريع الإصلاحية كانت مجرد حبر على ورق ولم تأتي بجديد إلا أن ما جاء في محتواها جعلها محل انتقاد، حيث تعددت الردود حولها فالمستوطنين عبروا عن رفضهم واستنكارهم الشديد لها بمختلف الطرق والأساليب، كما أن الحكومة المؤقتة هي الأخرى كشفت النوايا التي جاء بها الجنرال ديغول، فكيف كان موقف كل من المستوطنين والحكومة المؤقتة اتجاه هذه المشاريع؟

المبحث الأول: رد فعل المستوطنين

1. من اصلاحات 1919:

لقد عارض المستوطنين هذا القانون قبل ميلاده وقد سخروا لمهاجمته صحافتهم ونوابهم وغير ذلك من وسائل الضغط، كما أنهم أنذرا بأن القانون قد يقود إلى حرب اهلية بين الجزائريين والفرنسيين, واعتقدوا هذه الإصلاحات الجديدة تعني في النهاية انتصارا للحركة الوطنية وضياعا لامتيازاتهم، لهذا اعتبروه أمرا خطيرا.[1]

حيث عبروا عن رفضهم هذا في صحفهم فكتبوا في صحيفةMessager قائلين "من المحال أن نوافق على هذا القانون الذي سيزرع الفوضى والبلبلة "وعبروا ايضا في صحيفة L'écho Alger فكتبت بقلم رئيسها Bâte حيث قال لقد ضربونا غدرا ثم قال" ... إن المستوطنين الجزائريين الواعيين بالخطر المحدق بهم سيتمكنون من تجميع قواهم حول فكرة واحدة هي أن لجزائر فرنسية.[2]

كما تحدث أيضا جوليان في كتابه "افريقيا الشمالية تسير" عن موقف الأربيين فقال بمجرد ما شاعا خبر وضع المشروع المذكور ثارت ثائرة العالم الفرنسي بالجزائر معارضا بكل شدة لكل توسيع في الحقوق السياسية لفائدة الاهالي مدعيا أنه يترتب عن ذلك انقلاب عظيم ينذر بتحطيم

[1] . أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 226.

[2]. حمودة ياسين: المرجع السابق، ص 221.

السيادة الفرنسية[1]، أمام هذا الغليان والانتقادات اتجاه هذا القانون حاول الحاكم العام جونار تهدئة المستوطنين و امتصاص غضبهم ففي تصريح له حول إصلاحات فيفري 1919 طمأن الأوربيين موضحا طبيعة و حدود هذه الإصلاحات حيث لن يكون حسب تصريحه بوسع الأهالي الحصول على الجنسية الفرنسية إلا تحت شروط محددة بوضوح و أكثر صرامة من تلك المحتوات في نص 4فيفري 1919 كما صرح قائلا "هذا القانون لا يحتوي على أي شيء من شأنه إقلاق المعمرين.[2]

كما اجتمع رؤساء البلديات الذين كانوا فرنسيين في مؤتمرهم سنة 1920 طالبوا فيه بالعودة إلى سياسة أكثر عقلانية تأخذ في الاعتبار "أم الأهالي في المناطق الداخلية"، طالبوا فيه بالعودة بتدعيم السلطة النظامية للمسؤولين الإداريين في البلديات المختلطة وبوقف حق مشاركة الجزائريين في انتخاب رئيس البلديات.[3]

حيث ذهب وفد من رؤساء البلديات إلى باريس وقصدوا كلميناصو واثاروا معه نقاشا حاد وعندما أرسل شيخ مدينة الجزائر " مورينو ورئيس مجلس القضائي برقية احتجاج إلى الحكومة يطالب فيه بقهر الجزائريين واستعمال القمع والقوة ضدهم، وقد وافق مجلس عمالة الجزائر على نص هذه البرقية واستجابة الحكومة لمطالبهم.[4]

وفي هذا الإطار يذكر عبد العزيز كسوس بأن رئيس بلدية "هيليوبوليس، سكيكدة" وهي بلدية صغيرة في عماد قسنطينة رمى أمام الملأ النوص القانونية لإصلاحات فيفري 1919 وداسها

---

[1]. شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجلي سليم واخرون، مراجعة فريد السوداني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 50.

[2]. فتيحة قشيش: المرجع السابق، ص 418.

[3]. أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص74.

[4]. عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: المرجع السابق، ص80.

برجليه قائلا "هذا ما أفعله بقوانينهم"[1]، وفي الأخير يمكن القول أن الكلمة الأخيرة كانت دائما للمستوطنين المعارضين لأي تغيير في صالح الاهالي والذين برهنوا بأنهم على استعداد لمنع أي اصلاح جدي حتى يبقوا سادة في الجزائر بدون منازع، وعليه فقد لقي هذا القانون أشد الاحتجاجات.[2]

2. قانون خاص1947:

رفض المستوطنين هذا القانون و أبدوا غضبهم منه باعتباره تخليا من جانب فرنسا عن الجزائر بزعمهم وبجعلهم طعمة للمسلمين[3]، حيث هدد واحد وعشرون مستشارا عاما أوربيا بالاستقلال إذ ما تمت المصادقة عليه وظهرت نفس التهديدات في المجلس الوطني الفرنسي، حيث راح ممثلو المستوطنون يهددون بالانفصال عن فرنسا، وقد جاء على لسان أحدهم ما يلي "إذ تخلت فرنسا عنا سنطلب من هيئة الأمم المتحدة أن تمنحنا حق تقرير المصير".[4]

وفي نفس الإطار صرح بارتو الرئيس العام لمدينة الجزائر قائلا " إذا أقدمت الجمعية على منح الجزائر قانونا ضد مصالح الاستعمار فلن يتردد ممثلو الأقلية في تحويل نظرهم بعيدا عن فرنسا.[5]

كما صرح جاك شوفاليه المتحالف مع المعمرين قائلا" الأرض الجزائرية لنا فنحن في بيوتنا وهي أرض فرنسية ومهما قالوا ومهما قرروا فالجزائريون الفرنسيون لن يغادروها أبدا".

---

[1]. سحولي بشير: **النخبة الجزائرية الفرنسية بين ثنائية حقد المستوطنين الأوربيين وعنصرية الادارة الفرنسية في الجزائر ما بين 1908. 1937**، مج20، ع2، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، جويلية، 2016، ص 192-193.

[2]. أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر، المرجع السابق، ص47.

[3]. بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص270.

[4]. فتيحة قشيش: المرجع السابق، ص422.

[5]. محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1939.1951)، تر: احمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 1093.

بل إنه عارض حتى التجنيد الإجباري للغة العربية حيث قال "جعل اللغة العربية إجباري يعني دفع المسلمين أكثر فأكثر إلى الإسلام، ويعني نشر الإسلام وتمتين العلاقة مع الجامعة العربية و الكل يريدون الاستقلال للجزائر و أخيرا فإن ذلك يعني إدخال البربر تحت سلطة الإسلام عن طريق اللغة العربية.[1]

أما بالنسبة للجنرال أميران فصرح بأن قانون الجزائر الذي سيبعث شخصية الجزائر من جديد غير دستوري, ويمكن الخطر في ظهور أغلبية في الجمعية الجزائرية المستقبلية تناصر الحكم الذاتي و الاستقلال.[2]

بالإضافة الى هذا قام المستوطنين باستغلال فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية ببعض مقاعد في الانتخابات البلدية التي جرت في 19 أوت 1947و اتهموا الحاكم العام الاشتراكي المعتدل شاتنيو بالتعاطف مع العرب حتى دعوه شاتنيو بن محمد و عملوا على تأجيل انتخابات المجلس الجزائري المقررة في جانفي 1948 ربما يزحون شاتنيو.[3]

تمكن المستوطنون بالفعل من إزاحة الحاكم العام في 11فيفري 1948 و استبدلوه بمارسيل نايجلان الاشتراكي القومي المعادي للجزائريين و الذي انتهج أساليب القمع و التزوير لكبح نشاط الحركة الوطنية، كما عملوا بالتوافق مع الحاكم العام الجديد على تزوير مختلف الانتخابات ومنع بنود القانون التي تخدم الجزائريين ترسيم اللغة العربية و فصل الاسلام عن الدولة.[4]

---

[1]. فتيحة قشيش: المرجع السابق، ص424.

[2]محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 117.

[3]. محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 1093.

[4]. بشر بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 271.

ومن هنا يمكن القول بأن تهديدات الكولون قد جاءت بفائدة وقد أثمرت لأن الحكومة الفرنسية وكالعادة جندت كل طاقتها لاستبعاد مشروع قانون الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجعل المجلس الوطني الفرنسي والادارة الفرنسية تهتم فقط بالمشروع المقدم من طرف البرلمان الفرنسي.[1]

[1]. محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 117.

المبحث الثاني: رد فعل الحكومة المؤقتة الجزائرية من مشاريع ديغول.

1. من مشروع قسنطينة1958م:

رغم الوسائل التي استخدمها ديغول لتدمير الثورة لكنه لم ينجح وذلك لالتفاف الشعب حول الثورة، وهذا ما خيب أماله في البقاء بالجزائر حيث تصدت الثورة لسياسية ديغول ومشروعه من خلال جملة من الإجراءات:

– تدعيم الهياكل المنبثقة عن مؤتمر الصومام كالمجالس الشعبية و المحاكم لتأييد القطيعة مع الإدارة الاستعمارية .[1]

جندت جبهة التحرير الوطني كل طاقتها بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات ,كذلك نبهت الشعب الجزائري الى مخاطر المشروع و طالبتهم برفضه ومقاطعته،[2] إضافة الى ذلك قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تبيان موقفها من ذلك وشرحت للرأي العام العالمي مخاطر المشروع ووقعت العقاب في بعض الجهات هم الذين تسلموا قطعا أرضية مستصلحة بموجب هذا المشروع.[3]

أما على المستوى الخارجي أعلنت الحكومة م ج ج من القاهرة يوم 11 أكتوبر 1958 استعدادها مع فرنسا حول استقلال الجزائر، ثم أعلنت في تونس 28 مارس 1958 مواقفها من رفضها للمشروع، حيث حاولت توضيح انعكاسات المشروع على الكفاح المسلح وتأثيراته على الرأي العام العالمي.

– كشف السياسة الاستعمارية وفضح الاساليب الفرنسية وتوعية الجماهير ايديولوجيا وسياسيا.

---

[1]. بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 100.

[2]. محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 195.

[3]. نصر الدين سعيدوني: المرجع لسابق، ص 268.

– تكثيف النشاط الدعائي والإعلامي لمواجهة الدعاية الاستعمارية وتثبيت الشعب والمجاهدين وتعريف العالم بحقيقة الوضع في الجزائر.[1]

لقد ترك خطاب ديغول ردود أفعال محلية ودولية واسعة قامت برصدها شعبة الشؤون السياسية التابعة لولاية قسنطينة ,فعلقت صحيفة الملاحظ Observerالبريطانية الصادرة يوم 5 أكتوبر 1958 على خطاب ديغول بمقالة عنوانها "الأمل في الجزائر "نوهت فيه بنبل هذا المشروع لكنها شككت في بنبل هذا المشروع لكنها شككت في إمكانية تحقيقه في أرض الواقع وقالت أن الجزائريين يتطلعون أكثر الى الاستقلال حيث نجد صحيفة نيويورك هرالد تربيبون Tribune Niwe York Herald الأمريكية في عددها الصادر 5 أكتوبر1958، فقد كانت أكثر حماسا لديغول و خطابه فتضمنت مقالة تحت عنوان ديغول يجلب الأمل للجزائريين.[2]

أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد أرسل يوم 19نوفمبر 1958 بواسطة البريد المركزي بقسنطينة نصا الى شخص فضل عدم الكشف عن هويته، وتضمن موقفه من خطاب قسنطينة ومن مسألة الانتخابات، ومما جاء فيه أن الوطنيين الجزائريين لا يمكن أن يقبلوا به لاعتبارات الاتية:

– إن رئيس الحكومة الفرنسية يرفض عمليا المفاوضات مع حكومة الجزائر المقاتلة، وأنه طلب استسلام جيش التحرير الوطني من دون قيدا أو شرط مع الاحتفاظ بقوات الاحتلال على الأرض الجزائرية.

– أنه يعد بإصلاحات تستهدف إصلاح البناء الاستعماري الفاسد ودمج الجزائر بفرنسا وأن الاصلاحات هي من اختصاص الجزائر الحرة .[3]

---

[1]. ناصري معمر: المرجع السابق، ص 313-314.

[2]. رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، ص 332.

[3]. رمضان بورغدة : الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 333.

2. من تقرير المصير 1959 م:

بعد إعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير المصير جاءت ردود الفعل الجزائرية حول هذا التصريح، فكانت البداية مع الحكومة المؤقتة هذه الاخيرة التي كانت تعرف ذلك الوقت أزمة متمثلة في انقسام القيادة على ذاتها وانشغالها بالصراعات [1]، وهذا ما أكده العقيد علي كافي في مذاكرته بقوله "منذ تشكيل الحكومة المؤقتة التي كان على رأسها فرحات عباس وهو يشعر بالتذمر وصابر نفسه طويلا حتى لا يحدث الشرخ ولكن المناقشات تكرست واللهجة تباينت والمواقف تنافرت والمبادئ تميعت ,فانعدام الحوار بينه وبين القيادة .[2]

فأدركت ح م ج خطورة المبادرة الفرنسية الجديدة وضرورة الرد عليها بطريقة مدروسة تراعي وضعها ووضع الثورة، فعقدت سبع اجتماعات يومية من 21 الى 28 سبتمبر 1958 باستثناء يوم 23سبتمبر لمناقشة محتوى وأبعاد تصريح ديغول ودراسة كل جوانبه.

إضافة الى الاجتماعات المتواصلة التي عقدتها الحكومة من أجل صياغة رد مناسب على حق تقرير المصير قامت بالموازاة مع ذلك بعدة استشارات داخلية و خارجية [3].

1.2 تحضير الرد:

- **على الصعيد الداخلي:**

كما أشرنا سابقا الى وضعية ح م ج ج التي لم تسمح لها باتخاذ القرارات الحاسمة في القضايا الجوهرية، مما أدى الى اتخاذ قرار إشراك القادة العسكريين قادة الولايات في ثلاثة اجتماعات أيام 20-21-27 سبتمبر 1959 هؤلاء الذين كانوا مجتمعين في تونس في اطار اجتماع العقداء[4]

---

[1]. محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الأبحاث العربية، لبنان، ص 214.

[2]. علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، دار القصبة، لجزائر، ص 236.

[3] . عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 96.

[4]. العقداء العشرة هم عبيدي حاج لخضر، علي كافي، محمد يزوران، سليمان دهليس، محمدي لسعيد، بودغن لطفي هواري بومدين، بالإضافة الى الباءات الثلاثة (كريم، بوصوف، بن طوبال).

الذي زاد عن أكثر من مئة يوم، وتم اشراكها لإعطاء المصداقية للقرارات التي ستأخذ باعتبارات الحكومة كانت مستقلة و تفتقد للمصداقية.

– تشكيل لجنة خاصة لتحرير وصياغة بيان ح م ج ج يوم 22 سبتمبر 1959 والتي تشكلت من الاعضاء: محمد يزيد، أحمد فرنسيس، عبد الحميد مهري، عمر أوصديق، أحمد بو منجل، شوقي مطفاي، تمت مناقشة نص البيان المقترح من طرف لجنة الصياغة والذي صيغ 23 سبتمبر في اجتماعي 25.24بحضور وزير الخارجية حيث تم توضيح النقاط والمصطلحات الغامضة.[1]

وفي اجتماع 26سبتمبر تمت قراءة البيان الذي ضبطت صيغته النهائية و أجمعت نقاشات الحاضرين على أن مقترح ديغول يعد خطوة الى الامام في حل القضية الجزائرية، إذا ما أحسن استغلاله، وناقش أعضاء الحكومة رفقة قادة الولايات في اجتماع 27 سبتمبر حضور العسكريين الندوة الصحفية التي ستنظم لإذاعة البيان يوم 18 سبتمبر 1959 حيث ارتأى بعض الوزراء ضرورة تفادي حضور القادة العسكريين للندوة الصحفية حتى يؤدي البيان الرسالة التي صيغ لأجلها، وهو ما ذهب اليه كل من محمد يزيد و لخضر طوبال و كريم بلقاسم هذا الاخير اقترح حضور وزيرين فقط الى جانب الرئيس فلا حكومة و لا للعسكريين، وتم الاتفاق في ختام النقاش على أن الحكومة هي التي ستفصل في الامر كما تمت استشارة المسجونين الخمسة في جزيرة ايكس، كما اشير القادة العسكريون و جيش الحدود في تونس و المغرب الأقصى، ومن ضمن الاجتماعات الاعلامية التي عقدت في هذا الاطار الاجتماع الاعلامي لقادة تونس 19-09-1959 والذي ترأسه وزير الداخلية لخضر بن طوبال حيث أكد فيه الحاضرون على:

[1]. عمر بوضربة: الأبعاد الدولية لمبادرة ديغول السياسية وموقف الحكومة المؤقتة منها، المجلة التاريخية، ع 5، ديسمبر 2017,ص209.

– عدم تضييع فرصة تقرير المصير وضرورة تحديد الشروط من طرف ح م ج ج و المتمثلة في وحدة الشعب والتراب الوطني و الاعتراف بالحكومة م ج ج.[1]

كما تمت استشارة المسجونين الخمسة في جزيرة ايكس، كما اشير القادة العسكريون وجيش الحدود في تونس والمغرب الأقصى، ومن ضمن الاجتماعات الاعلامية التي عقدت في هذا الإطار الاجتماع الاعلامي لقادة تونس 19-09-1959 والذي ترأسه وزير الداخلية لخضر بن طوبال حيث أكد فيه الحاضرون على:

– عدم تضييع فرصة تقرير المصير وضرورة تحديد الشروط من طرف ح م ج ج والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب الوطني والاعتراف بالحكومة م ج ج.

– التأكيد على ضرورة الالتفاف حول ح م ج ج، واستشارة الدولتين الجارتين تونس والمغرب وباقي الدول الشقيقة وأبرز وزير الداخلية أن ديغول أفرغ هذا الاستفتاء من محتواه وأن نوياه غير حسنة.

فالحكومة لن تصاغ الرد إلا بعد تلقي ردود الداخل و بعد الاطلاع على كل المعطيات كما عقدت اجتماعات مماثلة مع جيش الحدود، كما شهدت الفترة التي أعقبت هذا التصريح تضاعف عمليات و كمائن جيش التحرير الوطني وهو ما تأكده المصادر الفرنسية .[2]

- **على الصعيد الخارجي:**

قامت الحكومة م ج ج بإجراء استشارات دولية واسعة مع الدول التي لها علاقة مباشرة بالصراع الجزائري الفرنسي وهذا بقصد التعرف على المعطيات الدولية ودوافع هذه المبادرة وكذلك الاستفادة من دعم الدول الجارة وصياغة رد ايجابي وفعال يوقف المناورات الفرنسية ويكسب دعم الرأي

[1]. لخضر شريط: المرجع السابق، ص 60.

[2]. عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص98.

العام العالمي خصوصا وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تستعد لافتتاح دورتها الرابعة عشر وتتمكن ح م ج ج من استثمار المبادرة لصالح القضية الجزائرية.

ففي اتصال رئيس ح م ج ج بالرئيس التونسي لحبيب بورقيبة نصح هذا الأخير قادة الثورة باتباع سياسته المعروفة أو خذ وطالب وعظم تضييع الفرصة، وذلك بقبول حق تقرير المصير ثم وضع الشروط التي تراها الحكومة ضرورية.

كما اتصل السيد كريم بلقاسم برئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال بن الناصر وشرح له خلفيات هذا الاستفتاء، وكيف ان الولايات المتحدة الامريكية دخلت اللعبة، كما حدثة عن الضغوط التونسية والمغربية على الثورة ورغبة ديغول في كسب الرأي العام العالمي من خلال مبادرته، فاقترح عبد الناصر ضرورة التأكيد على التمسك بهدف الثورة والاستقلال وضرورة رفض الحلول الوسطى وأكد للوزير الجزائري دعم حكومته في حال رفضها لتلك المبادرة.

إضافة الى هذا أجريت اتصالات مع دول عربية اخرى مثل ليبيا، المملكة العربية السعودية لبنان و بدول صديقة مثل الصين الشعبية والذي أكد على ضرورة وضع شروط سياسية مثل الاعتراف بالحكومة م ج ج وشروط عسكرية مثل جلاء القوات الفرنسية، كما أجري لقاء مع سفير جمهورية يوغسلافيا في تونس بعقد لقاء تشاوري معه [1].

وبعد الاتفاق على الصيغة النهائية لبيان الحكومة المؤقتة والذي سيتضمن الرد الرسمي أرسلت نسخة منه الى رئيس الجمهورية يوم 27 سبتمبر 1959 سلمه إياه وفد من ح م ج ج تشكل من لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد دباغين، وسلمت نسخة مماثلة للحزب الدستوري الجديد وكان الرئيس التونسي وفيا لتقاليده السياسية باللين والمرحلية فقد نصح الوفد الجزائري ضرورة تغيير بعض العبارات الواردة في البيان بهدف التسريع في بدء المفاوضات وقال له ينبغي تغيير بعض مصطلحاته لمصلحتكم، واقترح بورقيبة تعويض فقرة "بأن تقرير المصير انتزع بكفاح خمس

[1]. لخضر شريط: المرجع السابق، ص 64.

سنوات من الحرب" بـ في نهاية السنة الخامسة على أن توضع الجملة المحذوفة في بيان خاص يوجه الى الشعب الجزائري، لكن سرعان ما رفضت المقترحات البورقيبية من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة و قادة الولايات، حيث تم التصويت بالإجماع لصالح الاحتفاظ بالنص الأصلي دون تعديله كما التصويت خلال هذا الاجتماع حول من يحضر الندوة فكانت الاغلبية مع حضور أعضاء الحكومة دون غيرهم بـ ثلاثة عشر صوتا مقابل خمسين صوت للخيار الثاني وهو حضور أعضاء الحكومة و القادة العسكريين.[1]

2.2 بيان الحكومة الموقتة:

بعد أن قامت ح م ج ج باستشارات داخلية وخارجية ومناقشة خطاب ديغول في اجتماعات مطولة دامت أسبوعين قامت لجنة الصياغة بتقديم الصياغة النهائية وجاء البيان في ثلاث صفحات وأذيع في ندوة صحفية بالعاصمة التونسية 28-9-1959 وقد تضمن البيان النقاط التالية:

- دخول الثورة الجزائرية عامها السادس بينما تستعد الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية.

- كفاح الشعب الجزائري وإصراره على استرجاع حريته الوطنية واستعداد الحكومة المؤقتة لاستغلال كل فرصة تعطي الامل في السلم.

- اعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا وبشكل علني بحق الشعب في تقرير مصيره نص بيان أول نوفمبر على حق الشعوب في تقرير مصيره وهو الهدف الأساسي لثورة. [2]

- أما بخصوص الصحراء فإن اكتشاف واستغلال ثرواتها هي مصدر لترقية الانسان في الجزائر والشمال الافريقي، هذه الثروات ومن باب المصلحة العامة ستسمح بتوسيع مجال التعاون المستمر.[3]

---

[1] عمر بوضربة: الأبعاد الدولية لمبادرة ديغول وموقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1959، المرجع السابق، ص 211.

[2] لخضر شريط: المرجع السابق، ص 67.

[3] جريدة المجاهد: النص الكامل لبيان 28 سبتمبر 1959، ع92، ص12.

– أن ربط حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير ويتعارض أيضا مه الديمقراطية.

– الانتقال الذي ينتج عن حرية اشارة الشعب الجزائري لن يكون مصدر فوضى ومعاناة بل الانتقال شرط لتحقيق الرقي الحقيقي الذي يضمن حرية الأفراد وأمنهم، ويسهل توحيد المغرب العربي.

– أن الحكومة المؤقتة ج ج المعترف بها من قبل العديد من الدول هي الوحي الضامن لصالح الشعب الجزائري إلى أن يحقق حريته، إنها تقود مقاومة الشعب الجزائري والكفاح التحرري لجيش التحرير.

– استعداد ح م ج ج للدخول في محدثات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار.

وتقييما لرد الحكومة يمكن التأكيد على جملة الحقائق:

– أن الرد أخذ بالإشارات الداخلية والخارجية التي أجريت خاصة تلك تنسجم مع خياراتها.

– أن الرد يتم عن استقلالية وسيادة فالاستشارة لا تعني الإلزام بما لا يخدم مصالح الشعب وثوابت التحرير الوطني.

– كان رد الحكومة المؤقتة مزيجا بين الصرامة والصلابة فيما يتعلق بالمبادئ والشروط والليونة قبول المبدأ والترحيب بكل دعوة للتفاوض.[1]

كما اعلن يوسف بن خدة على بيان ج م ج ج قائلا لقد واجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية مبادرة ديغول التجزيئية بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد انصهر في بوتقة واحدة عبر عصور عديدة و إلى جانب الأغلبية الأوروبية المسيطرة، مؤكدة على أن الحل يكمن في إعادة بعث دولة جزائرية موحدة.[2]

[1]. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 340.

[2]. بن خدة يوسف: المرجع السابق، ص 17.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوع المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر " 1919م-1962م استخلصنا مجموعة من الاستنتاجات قمنا بتلخيصها في النقاط التالية:

- عرفت الجزائر مع مطلع القرن العشرين أوضاع جد مزرية شملت جميع الجوانب السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، نتيجة للسياسة التي اتبعتها فرنسا بهدف الاستلاء على هذه الأخيرة، وذلك بإصدار جملة من القوانين أبرزها قانون الأهالي الذي تحكم بسهولة في جميع المجالات.

- قامت الإدارة الفرنسية بإصلاحيات 04 فيفري 1919 كمحاولة لرد الجميل للجزائريين خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الاولى، وأيضا من اجل ارضاء السكان المطالبن بالإصلاح وتحسين اوضاعهم، واعطائهم حق المشاركة والتصويت في الانتخابات في تلك الفترة ومنحهم صفة المواطنة.

- تعتبر اصلاحات 04 فيفري 1919 م اصلاحات هزيلة وشكلية لم تكن في المستوى المنتظر من طرف الجزائريين.

- لم تكن هذه الاصلاحات عادلة حيث مست فئة معينة من الجزائريين.

- بالرغم من الاصلاحات السياسية والاجتماعية المتواضعة التي منحها مشروع بلوم فيوليت سنة 1936 م إلا أنه أبقى كلا من الجزائر وفرنسا في حالة اضطراب الشديد لعدة سنوات.

- يهدف مشروع بلوم فيوليت إلى فصل النخبة عن الشعب الجزائري ومحو الشخصية الجزائرية وإذابتها في المجتمع الفرنسي وقتل روح المواطنة والحماس الثوري في نفوس أفرادها.

- قامت فرنسا بإصدار قانون 20 سبتمبر 1947 م من أجل امتصاص غضب الجزائريين بعد مجازر 8 ماي 1945.

– عملت فرنسا من خلال هذا القانون على إستمالة الشعب وفصله عن الحركة الوطنية، ويتضح ذلك من خلال بنوده التي تضمنها والتي حملت ظاهرها جملة من الحقوق والواجبات والتي من شأنها أن تساوي بين الأهالي والمستوطنين، ولكن في مضمونه هو قبيل السياسة الإدماجية البحتة.

– هذا القانون لم يأتي بجديد يذكر للخروج من الأزمات سواء السياسية أو الإقتصادية أو الاجتماعية التي عانت منها الجزائر.

– يتضح لنا أن ديغول حاول من خلال مشروع قسنطينة سنة 1958 م حاول من خلاله تحسين الظروف الاجتماعية والثقافية للمسلمين وربط الاقتصاد الجزائر بالاقتصاد الفرنسي وتكوين قوة ثالثة يستطيع من خلالها القضاء على الثورة الجزائرية لكن هذا المشروع فشل كغيره من المشاريع الاستعمارية ولم يكن برنامج اقتصادي بقدر ما استعماري دعائي.

– بعد أن فشل ديغول في الإنتصار على جبهة التحرير الوطني وجيشها سياسيا وعسكريا دفعه هذا إلى مطالبة جيش التحرير الوطني بالاستسلام دون أي تفاوض وذلك من خلال عرضه لمشروع "سلم الشجعان " الذي كان توجهه الجديد نحو الحل السلمي.

– أمام هذا الفشل الذريع للإجراءات الفرنسية في الجزائر، وتوالي النكسات الاستعمارية سياسيا وعسكريا وتعاقب الأزمات، والانقسامات الداخلية بفرنسا جعلت ديغول ينتهج نهجا مغايرا تماما عن سابقه، لعله يحاول التخفيف من حدة الثورة، فأعلن عن مبدأ تقرير المصير في سبتمبر 1959م.

– لقد أدرك الجنرال ديغول أن استقلال الجزائر حقيقة لا مفر منها وليس في مصلحة فرنسا تجاهل هذه الحقيقة، خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 م، ومظاهرات 17 أكتوبر 1961، الذي جعلته يعلن عن تقرير المصير للشعب الجزائري، وكان بداية لتوجه الجزائر نحو إسترجاع السيادة، بعد سنوات من الظلم والإستدمار والعيش في ظلمات الإستعمار، لتشرق شمس الحرية على الشعب الجزائري في 05جويلية 1962م.

– كما نستنتج أيضا رفض المستوطنون كل من اصلاحات 04 فيفري 1919 وقانون 20 سبتمبر 1947 بحجة أن هذه الإصلاحات تهدد مصالحهم ووجودهم بالجزائر.

– رفض الجزائريين مشروع قسنطينة بإعتباره مشروع استعماري يهدف لخدمة المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى.

–استطاعت الحكومة المؤقتة أن تجر ديغول إلى الإعتراف بحق تقرير المصير وأجبرته بالإعتراف على أنها الناطق الرسمي والممثل الوحيد للشعب الجزائري والقادر على التفاوض.

وفي الاخير يمكننا القول أن هذه المشاريع التي انتهجتها فرنسا باءت كلها بالفشل وكانت مجرد حبر على ورق لم تطبق أصلا في الواقع.

الملاحق

ملحق رقم (01): قانون 1919 الخاص بالتجنيس[1]

قانون 1919 الخاص بالتجنيس (النص العربي)

الباب الأول

الفصل الأول: الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوخ (السناة) المصادرة يوم 14 جوليت 1865 وبمقتضى القانون الحالي

الفصل الثاني: كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الأتي بيانها:

أولا: أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة

ثانيا: أن يكون متزوجا بامرأة واحدة او أعزب

ثالثا: أن لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية وان لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد العالمية الفرنسوية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإخلال بالأمر العام

رابعا: أن تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحيه مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسوية او وطن داخل تحت حماية فرنسا ، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الأتي ذكرها

1- أن تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطي له في ذالك من لدن الحكم العسكري.

2-أن تكون له معرفة باللغة القرنساوية قراءة وكتابة.

3- أن تكون مالكا أو مكتريا لعقار في البادية أو في المدينة أو يكون مفيدا مئة سنة بالأقل إما في جريدة (الباتينتا) وإما في جريدة المغارم التي تكون عوضها وذالك في بلدة واحدة لقيامه فيها بحرفة استقرار .

[1] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحررية، ص91.

قانون 1919 الخاص بالتجنيس (النص العربي)

الباب الأول

الفصل الأول: الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا بأحكام مجلس الشيوخ (السناة) المصادرة يوم 14 جوليت 1865 وبمقتضى القانون الحالي

الفصل الثاني: كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسية التامة إذا توفرت فيه الشروط الأتي بيانها:

أولا: أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة

ثانيا: أن يكون متزوجا بامرأة واحدة او أعزب

ثالثا: أن لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية وان لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد العالمية الفرنسوية أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإحلال بالأمر العام

رابعا: أن تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو بر الجزائر أو في دائرة تصريحيه مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسوية او وطن داخل تحت حماية فرنسا ، وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية الأتي ذكرها

1- أن تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطي له في ذالك من لدن الحكم العسكري.

2-أن تكون له معرفة باللغة الفرنساوية قراءة وكتابة.

3- أن تكون مالكا أو مكتريا لعقار في البادية أو في المدينة أو يكون مقيدا مئة سنة بالأقل إما في جريدة (الباتينتا) وإما في جريدة المغارم التي تكون عوضها وذالك في بلدة واحدة لقيامه فيها بحرفة استقرار .

5- أو انتخب فيها مضى عضوا عموميا في أحد المجالس الإنتخابية .

6- أن يكون صاحب وسام فرنساوي أو امتياز تشريعي انعمت بيه عليه الحكومة الفرنسوية.

7- أن يكون ابوه تجنس بالجنسية الفرنسوية وقت أن كان عمره هو نعني الابن الطالب للجنسية بلغ إحدى وعشرين سنة.

وللمرأة الوطنية المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنساوية بعد تزوجه بها أن تطلب اتباع زوجها في حالته الجديدة نعني الجنسية الفرنساوية.

الفصل الثالث: الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة طبق هذا القانون يجب عليه إلى قاضي الصلح ل (الجرج دبي) ا والى الحاكم القائم مقامه في نسختين ويضيف إليه الأوراق الأتي بيانها:

أولا: عقد ازدياد إن كان ، وإلا برسم لفيف بشهادة أربعة من الناس يحرره قاضي الصلح (الجوج دبي) أو قاضي المحكمة الإسلامية في بلدة سكنى صاحب الطلب.

ثانيا:الأوراق الدالة على أن الشروط الذكورة في الفصل الثاني أعلاه متوفرة فيه.

ثالثا: تلخص سيرته الشرعية (كازي جوديسيير) .

رابعا: عقود إزدياد أولاده القصيرين أو رسوم لفيف تقوم مقامها وكاتب محكمة قاضي الصلح (القريفي) يسلم له نعني لطالب توصيل طلبة ويرسل نسخة تأخر على الولي العام على البر الجزائري.

الفصل الرابع: في ظرف الشهر التابع لتسجيل الطلب لدى كاتب محكمة الصلح(القريفي) يستدعي قاضي الصلح (الجوج دبي) طالب التجنس ويراجع أمره أهو متصف بالشروط الازمة أم لا، ثم يخبره بحاصل نظره كما يخبر به شيخ بلدته (المير) الساكن فيها أو متصرفها (الميئيستراتور) ووكيل الدولة والوالي العام وهؤلاء يخبرون الوالي العام وقاضي الصلح ل (الجوج دبي) في أجل خمسة عشر يوما بوصول ذلك الحاصل إليهم وبملاحظات التي يرونها صالحة ثم ترسل المضبطة (دوسيي) بتمامها من دون تأخير إلى

كاتب المحكمة الأهلية (قريفي) دو طروبونال سيفيل) في الدائرة ويخبر بها وكيل الدولة والوالي العام

الفصل الخامس: إن كان محل سكنى طالب التجنس في فرنسا أو في مستعمرة من المستعمرات الفرنسوية أو في وطن داخل تحت حماية فرنسا عليه أن يوجه طلبه إلى قاضي محكمة الصلح (الجوج دبي) التابعة لها باديته الأصلية، أو إلى الحاكم القائم مقامه فيها ولقاضي الصلح المذكورة أو عرضه أن يتولى في هذا الشأن مخابرة أي قاضي للصلح مثله أو الحاكم الفرنساوي الذي يقوم مقامه كي يجري على يده ضوابط النظر في التجنس.

الفصل السادس: إن مضي شهران من يوم تسجيل الطلب في مكتب الأصلية (قريف دو طربيول سيفيل) ولم يقع أي اعتراض عليه من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة عملا بالفصل 7 أو الفصل 8 من هذا القانون بمحكمة المطلب الأول في إنعقادها الأول العلني تصرح بأن الطالب للتجنس قد توفرت فيه الشروط المقررة في القانون وبأنه صار مقبولا في الجنسية الفرنسوية ويذكر هذا التصريح في هامش عقد ازدياد وفي الهامش عقد زواجه وإن كان الطالب غير مقيد في دفتر المواليد فيذكر التصريح المشار إليه في حاشية رسم اللفيف المحرر طبق الفصل أعلاه وهذا الرسم الذي يقوم مقام عقد الازدياد أو عقد الزواج يوضع في مكتب (قريف) محكمة المطلب وفي مكتبة مشيخة البلدة (دار المير)

الفصل السابع: إن وقع اعتراض على طلب التجنس من طرف الوالي العام أو وكيل الدولة وجرى الإخبار به في الأجال المعينة بمجرد بطاقة مرسلة الى كاتب المحكمة الأهلية (قريفيي دو طربيونال) فهذه المحكمة تنظر في صحة الاعتراض يكون مبنيا على عدم شرط من الشروط المنصوص عليها في الفصل أعلاه أو على تعمير ذمة الطالب بحكم ارتكابه فعلا من الأفعال المذكورة في ذلك الفصل نفسه، ثم أن المحكمة تنعقد في أجل شهر انعقاد علنيا لقبول ذلك الاعتراض أو رفضه وعند رفضه تصرح بأن الطالب مقبول في الجنسية الفرنسوية.

هذا القانون الذي تفاوض فيه مجلس الشيوخ (السينا) ومجلس نواب الأمة (ديبوتي)
ووافق عليه سينفذ كونه قانونا من قوانين الدولة
حرر في باريس يوم 2 فيفري 1919
رئيس الجمهورية
ر . بوانكريه ووزير الداخلية ج. جامس
وبأمره أمضاه حافظ الطوابع الدولية ووزير العدلية لوي نايل

المرجع: عبد الحميد زوزو ، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحررية**، ص91.

الفصل الثامن: في نفس أجل الشهرين المقرر بالفصل 6 يجوز للولي العام أن يصدر أمر بعد المحاورة فيه بمجلس الولاية وموافقة وزير الداخلية عليه يعترض على تصريح المحكمة المنصوص عليه في هذا الفصل نفسه بدعوى أن الطالب للجنسية الفرنسوية غير أهل لها وإذ ذالك يصير الطلب الملغى بتلك الحيثيات لا يمكن تجديده إلا بعد مضي خمس سنوات.

الفصل التاسع: الاستئناف لدى المحكمة العليا لنقض الأحكام (الكور دو كاساسيون) في الحكم الصادر من محكمة المطلب الأول مفتوح سواء لوكيل الدولة أو لطالب الجنسية وبه يتوقف الطلب، وتقديم الاستئناف إلى المحكمة العليا المذكورة وحكمها فيه يقعان بالوجوه والأحوال المنصوص عليها في الأمر الدولي الصادر يوم 2 فيفري 1852 والإعلاماتى بالاستئناف توجه إلى وكيل الدولية أو نصدر منه.

الفصل العاشر: الرسوم الشرقية تعفى من التأشير وتسجل مجانا، وملخصات عقود الازدياد والزواج تعطي مجانا في كاغد مطلق إما لقاضي الصلح ويكتب في رأس الكواغط أنها استخرجت لتلك الخصوصية فقط ولا يجوز استعمالها في غير ذلك من وجوه الاستعمال

الفصل الحادي عشر: نتائج الأحكام الصادرة بمقتضى الفصول 2 و7 أعلاه هي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ ل (سيناة الواقع قس سنة 1865) على الإتصاف بالجنسية الفرنسوية).

الباب الثاني

الحالة السياسية الممنوحة للوطنيين الجزائريين المسلمين الذين هم غير متجنسين بالجنسية الفرنسوية

الفصل الثاني عشر : الوطنيين الجزائريون المسلمين الذين لهم يطالبوا إلا تصاف بالجنسية الفرنسوية ينوب عنهم في جميع مجالس المناظرة بالبر الجزائري (النيابات المالية ومجلس الولاية الأعلى ، ومجالس العاملات ومجالس البلدية واللجان البلدية والجماعات الداورية) أعضاء منتخبون يجلسون فيها بالوجه والحقوق التي يجلس فيها الأعضاء الفرنسيون مع استثناء أعضاء (الفصل) أحكام الفصل 11 من القانون النظامي الصادر يوم 2 فيفري 1875 وفي المجالس التي فيها أعضاء الوطنيون المسلمون الذين عينوا بالانتخاب وأن الأعضاء المسلمون الوطنيون في المجالس البلدية يجوز لهم ولو لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية الاشتراك مع الأعضاء الفرنسويون في انتخاب مشائخ البلدان(الأميال) ومعاونيهم (أد جون مير).

الفصل الثالث عشر : تصدر أوامر دولية خصوصية في تنظيم الدائرة الانتخابية الوطنية الإسلامية وفي أسلوب الأعضاء الذين ينوبون عن المسلمين في كل مجلس من المجالس ولا يسوغ .

الفصل الخامس عشر : إنه في كل دوار مكون عملا بقانون مجلس الشيوخ (السيناة) الصادرة في يوم 22 أفريل 1863 وفي كل قسم من أقسام الوطنيين المسلمين له جماعة تنوب عنه قانونا ينتفع في خدمة الطرق والعيون والآبار وغير ذلك من الأعمال النافعة للعامة المفيدة الصالحة للسكان، الدوار ،أو القسم بالواجب الذي يؤديه سكانه دراهم أو عملا في سبيل الطرق القروية والواصلة بين القرى بعد طرح ما يلزم منه للعمالة ولا ينتفع بذلك إلا فيما ذكر والأمريكيون كذلك في صرف ما يتجمع من مدا خيل الأملاك البلدية

الفصل السادس عشر : أحكام هذا القانون يجري العمل به في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري.

ملحق رقم (02): القانون الجزائري 1947.[1]

قانون رقم 1853 / 47 يحمل تاريخ 20 سبتمبر سنة 1947 .

تداولت الجمعية الجزائرية ومجلس الجمهورية ، صادق المجلس الوطني ،

أصدر رئيس الجمهورية القانون المتضمن ما يلي :

الباب الأول

عن النظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية .

المادة الأولى : تشكل الجزائر مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وبتنظيم خاص تحدده المواد التالية من هذا القانون .

المادة 2 : تبدأ المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين .

كل ذوي الجنسية الفرنسية في عمالات الجزائر ، يتمتعون ، دون تمييز في الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين ، بالحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ، ويخضعون لنفس الواجبات . يتمتعون ، خاصة ، بجميع الحريات الديمقراطية وسائر الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالقة بصفة مواطن الاتحاد الفرنسي والتي يضمنها مدخل دستور الجمهورية الفرنسية ومادته رقم 81 . ليستطيعون الالتحاق بكل الوظائف العمومية . وفي الجيوش البرية والبحرية أو الجوية ، وفي القضاء وسائر الادارات والمصالح العمومية أو المعتبرة كذلك ،

225

8 ـ الثورة الجزائرية

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ص 226- 246.

والمصالح الممولة والقطاعات المؤممة ، فان شروط التوظيف والترقية والأجور والمنح والإحالة على التقاعد والمعاشات تطبق على الجميع دون تمييز في الحالة المدنية .

ستصدر مراسيم ، في أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ هذا القانون ، لتجديد شروط تطبيق هذه الفقرة ولتضمن خاصة المساواة المطلقة في الأجور والمنح والمعاشات وتكوين الاطارات المشتركة الموحدة بالنسبة لمختلف فروع الادارات والمصالح .

لم يعد هناك اجراء أو نظام أو قانون استثنائي ، غير هذا القانون ، يطبق في تراب العمالات الجزائرية .

المادة 3 : كل المواطنين الذين لم يتخلوا بصريح اللفظ عن حالتهم المدنية ليستمرون في خضوعهم لقوانينهم وعاداتهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية وارثهم وأرث عقاراتهم التي لم تسجل ملكيتها وفقاً للقانون الفرنسي حول النظام العقاري في الجزائر . وفي غير حالة اتفاق الأطراف المعنية ، فان نزاعاتهم تفصل فيها الهيئات المخولة للنظر فيها حالياً وفقاً للقواعد الجاري بها العمل .

وعندما يقيمون في الوطن الأم ، فانهم يتمتعون بكل الحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات ..

المادة 4 : النساء المسلمات يتمتعن بحق التصويت . تتولى الجمعية الجزائرية ، حسب ترتيبات المواد 14 و15 و16 من هذا القانون ، اصدار قرار يحدد طرق ممارسة حق التصويت .

المادة 5 : يمثل الوالي العام حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل التراب الجزائري ويقيم بالجزائر .

226

يمارس السلطة النظامية ما عدا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها هذا القانون .

يرأس مداولات مجلس الولاية ويستطيع حضور أشغال الجمعية الجزائرية . هو مسؤول عن أعماله أمام حكومة الجمهورية الفرنسية .

المادة 6 : تؤسس جمعية جزائرية تكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر وذلك بالاتفاق مع الوالي العام .

تكوين هذه الجمعية واختصاصاتها وتسييرها كل ذلك تحدده الأبواب 2، 3، 4 من هذا القانون .

المادة 7 : انشاء مجلس للولاية لدى الوالي العام يكلف بالسهر على تنفيذ قرارات الجمعية الجزائرية .

يتكون هذا المجلس من ستة مستشارين .
اثنان يعينهما الوالي العام .
اثنان تنتخبهما الجمعية سنوياً ، واحد عن كل هيئة انتخابية .
رئيس الجمعية الجزائرية .
نائب رئيس يكون من غير الهيئة التي ينتمي إليها الرئيس .
سلطات أعضاء المجلس قابلة للتجديد .

الباب الثاني

عن النظام التشريعي للجزائر .

المادة 8 : يلغي نظام المراسيم كما هو وارد ، تشريعياً ، في الأمر الصادر بتاريخ 22 جويلية سنة 1934 وفي النصوص اللاحقة له .

227

تتولى حكومة الجمهورية الفرنسية التنفيذ في الجزائر لقوانين الجمهورية الفرنسية المطبقة في الوطن الأم . وتستعمل لهذا الغرض السلطة المخصصة لها في الدستور وخاصة المادة 47 .

المادة 9 : القوانين والمراسيم المتعلقة بممارسة الحريات الدستورية تطبق حتماً في الجزائر . أما القوانين والمراسيم الخاصة بحالة الأشخاص وأهليتهم ، وبتنظيم الزواج ومفاعيله على الأفراد والممتلكات ، وقانون الارث والحالة المدنية ، باستثناء الترتيبات الجبائية فانها تستمر تطبق حتماً على المواطنين الحائزين على القانون الفرنسي في الجزائر .

المادة 10 : القوانين أو المراسيم الخاصة بحقوق المصالح التي تسمى ملحقة ، تطبق حتماً في الجزائر ما لم تكن هناك اجراءات مناقضة أو ترتيبات جبائية لا تسمح لذلك .

المادة 11 : المعاهدات التي تبرم مع الدول الأجنبية تطبق حتماً على الجزائر ، وكذلك القوانين والمراسيم المتعلقة بتطبيقها .

المادة 12 : التنظيم العسكري والتجنيد ، ونظام الانتخابات والقوانين الأساسية للمجالس المحلية ، والتنظيم الاداري والقضائي ، والاجراءات المدنية والجنائية ، وتحديد الجرائم والجنح وعقوباتها والنظام العقاري والجمركي ، والعفو ، والنزاعات الإدارية ، ونظام الجنسية الفرنسية ، كل ذلك لا يمكن تسويته الا بالقانون .

المادة 13 : يستطيع البرلمان أن يعمم على الجزائر القوانين غير المعنية في المواد السابقة ويتم ذلك باقتراح من الجمعية الجزائرية أو بعد استشارتها ما عدا في الحالات المستعجلة .

228

المادة 58 : يجب أن تنتخب الجمعية الجزائرية ، على أكثر تقدير ، يوم 15 جانفي سنة 1948 ، وأن تجتمع في نصف الشهر الذي يلي انتخابها .

يوم اجتماع الجمعية الجزائرية المؤسسة بهذا القانون ، يحل حتماً المجلس الحالي الذي انشئ بواسطة الأمر الصادر يوم 15 سبتمبر سنة 1945 .

ان النظام التشريعي المنصوص عليه في الباب الثاني من هذا القانون سيدخل حيز التنفيذ في نفس اليوم . وإلى غاية ذلك التاريخ ، فان المجلس المالي يمارس الصلاحيات المحددة للجمعية الجزائرية في المادتين 14 و52 من هذا القانون ، غير ان هذا المجلس لا يتصل به سوى الوالي العام .

المادة 59 : ان مراسيم خاصة بتنظيم الادارة العمومية ، تتخذ باقتراح من الوالي العام وبقرار من وزير الداخلية قد تحدد شروط تطبيق هذا القانون .

المادة 60 : ان القانون الصادر بتاريخ 19 ديسمبر سنة 1900 والمتعلق بانشاء ميزانية خاصة للجزائر ، والقوانين التي عدلتها وتممتها ، والأمر الصادر بتاريخ 15 سبتمبر سنة 1945 والذي أنشأ المجلس المالي في الجزائر ، وكذلك كل الترتيبات المناقضة لهذا القانون كلها تلغى مع التحفظ حسب النظام الانتقالي المنصوص عليه في المادة 58 .

ينفذ هذا القانون كقانون للدولة .

حرر في باريس يوم 20 سبتمبر سنة 1947

توقيع : فانسان أوريول

246.

ملحق رقم (03): خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 30 أكتوبر 1958.[1]

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de tous les villages apporter à la France et à moi-même le bulletin de leur confiance.
Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.
C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans la métropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.
Le moins que Ton puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui -même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément, 100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité. Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer .11 s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.
Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

[1] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول المرجع السابق، ص 544-546.

ملحق رقم (04): سلم الشجعان (la paix des braves)[1]

Question: le FLN fait des invites au sujet des possibilites de paix en Algérie, qu'elle attitude le gouvernement entend- il prendre à cet égard?

Réponse : l'organisation dans vous parlez a, d'elle-même déclenché la lutte, elle la poursuit depuis quatre ans.

Je laisse à l'avenir le soin de déterminer à quoi cette lutte aura pu servir, mais, en tous cas, actuellement, elle ne sert vraiment plus rien. bien sûr, on peut, si l'on veut, continuer des attentats, dresser des embuscades sur des routes, jeter des grenades dans des marchés, pénétrer la nuit dans des villages pour y tuer quelques malheureux, on peut se réfugier dans des grottes de montagne, aller en groupes de djebel à djebel, cacher des armes dans des creux de rochets pour les y prendre à l'occasion, mais l'issue n'est pas là , elle n'est pas n'en plus dans les rêves politiques et dans l'éloquence de propagande des réfugiés à l'étranger.

En vérité et en toute conscience, l'issue est maintenant tracée par la manifestation décisive du 28 septembre, cependant, je dis sans ambages que, pour la plupart d'entre eux, les hommes de l'insurrection ont combattu courageusement, que vienne la paix des braves et je suis sûr que les haines iront en s'effaçant.

Je parle de la paix des braves, qu'est-ce à dire?, simplement ceci: que ceux qui ont ouvert le feu le cessent et qu'ils retournent, sans humiliation, à leur famille et à leur travail.

On me dit: mais comment peuvent-ils faire pour arranger la fin des combats? Je réponds : « là où ils sont organisés pour la lutte, il ne tient qu'à leurs chefs de prendre contact avec le commandement.

La vieille sagesse guerrière utilise depuis très longtemps, quand on veut que se taisent les armes, le drapeau blanc des parlementaires, et je réponds que, dans ce cas, les combattants seraient reçus et

ملحق رقم (05): خطاب الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959[2]

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق ص 553-552.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 547-551.

Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des rusées dans la lune .Cependant depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition, la condition des français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et, à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherches scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée, entre la France, onze états d'Afrique et la république malgache .Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix, notre voix est écoutée.

Pourtant devant la France, un problème difficile est sanglante reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de celui- là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le feront comme une grande nation et par la seul voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue. Par la pacification, d'abord. Car, rien ne peut être régler qu'on tire et qu'on égorge .A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر:

أ. باللغة الأجنبية:

1- BEN Kheda Ben Youcef: 1972. Les accords d'Evian, Alger, Office des publications Universitaire ben Aknoun.

2- Viollete Mourice : l'Algérie vivra t elle؟felxalan،paris 1931.

3- Salah Ferkous. Apecu de l'histiore de L'algérie des phéniciens 3 Alindépendance 418av.g./1962, traduit par ben amor salah, dar el ouloum, algérie ,2007.

ب. باللغة العربية:

1- بن العقون عبد الرحمان براهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرة معاصرة 1920. 1936م، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

2- بن خدة يوسف: جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

3- مهساس أحمد: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، د س. . محمد تقية: الثورة الجزائرية: المصدر، الرمز، لأمال، تر: عبد سلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010م.

4- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الأبحاث العربية، لبنان، 1983م.

5- ديغول شارل: مذكرة الأمل التجديد (1958.1962م)، تر: أحمد عويدات، ط1، بدران عويدات، بيروت.

6- عباس فرحات: ليل الاستعمار حزب الجزائر وثوراتها، تر: ابو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، د س ن.

7- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، دار القصبة، الجزائر ،2011م.

8- الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، 2014م.

9- الميلي المبارك: المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، د ن، د م 410.

10- قليل عمار: الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، قسنطينة،1991م.

11- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، ج4، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م.

12- المدني أحمد توفيق: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، شارع عدلي باشا، القاهرة،2001م.

2. المراجع:

1 - أزغبدي محمد لحسن: مؤتمر الصمام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، (1962.1956)، دار هومة، 2004م.

2- بالحاج صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر،2008م.

3- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830. 1919)، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006م.

4- بن خليفة عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلية، الجزائر، 2009م.

5- بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1962.1830م)، وزارة المجاهدين، 2008م.

6- بوحوش عمار: التاريخ السياسي منذ البداية لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

7- بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958. 1952) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012م.

8- بو صفصاف عبد الكريم: جمعية العماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية (1931. 1945م)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

9- بوضربة عمار: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958. جانفي 1960م، دار الحكمة، الجزائر، 2012م.

10- بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة 1954.1962م، شركة دار الأمة، الجزائر، 2004م.

11- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الثورة في الولاية الثالثة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م. يحي بوعزيز

12- بوعزيز يحي: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

13- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830.1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1985م.

14- بومالي أحسن: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى 1954 .1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د س ن.

15- تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

16- الجزائري مسعود: مشاريع ديغول في الجزائر كتب قومية، كتاب 26، دار القومية، القاهرة.

17- حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

18- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

19- الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر.

20- الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغود يوسف، الجزائر، د د ن. روبير شارل وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013م.

21- الزبيري محمد العربي واخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954.1962)، وزارة المجاهدين، 2007م.

22- زوزو عبد الحميد: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1914-1945م، مج6، وزارة المجاهدين، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، 2010م.

23- زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر.

24- زوزو عبد الحميد: المفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، 2012م.

25- زوزو عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا واسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، د س.

26- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية 1930. 1900م، ج2، ط4، درا الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

27- سعد طاعة: دور النواب المسلمين في الحياة النيابية بالجزائر 1947-1956م، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012م.

28- سعيدوني نصر الدين: الجزائر منطلقات وافاق للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2,الجزائر,2008م.

29- سعيدوني نصر الدين: الجزائر منطلقات وأفاق، البصائر للنشر والتزيع,الجزائر، 2013م.

30- طاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر.

31- هلال عمار هلال: ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 .1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

31- شريط لخضر واخرون: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث فب الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، د م،2007م.

32- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954. 1962م، بصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.

33- عباس محمد: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954- 1962م)، درا القصبة للنشر، الجزائر.

34- العسيلي بسام: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1986م.

35- عمر بوضربة: الأبعاد الدولية لمبادرة ديغول السياسية وموقف الحكومة المؤقتة منها، المجلة التاريخية، ع 5، ديسمبر 2017، ص209.

36- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دار المعرفة الجزائر.

37- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2001م.

38- الغالي عربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1958. 1954)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص252.

39- قنان جمال: التعليم الاهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830 . 1944م.

40- يسلي مقران: الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920. 1945م، ط2، د س ن.

41- المولود زوليخة علوش سماعيلي: تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013م.

42- المريوش أحمد: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحكة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2007م.

43- روبير شارل اخرون: الجزائريون السلمون وفرنسا،1871. 1919م، ج2، دار الكتاب، الجزائر، 2007م.

44- جوليان شارل اندري: افريقيا الشمالية تسير، تر: المنجى سليم، الجزائر، شركة الوطنية للنشر، 1976م.

45- قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954م، تر: محمد المعراجي، منشورات ENEP، لجزائر، 2008م.

46- كاتب كمال: أروبيون، أهالي ويهود بالجزائر 1830. 1962م تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زايدي، دار المعرفة، 2012 م.

47- محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1939.1951م)، تر: احمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص1093.

48- الجيلالي صاري، قداش محفوظ: الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1954م، تر: عبد القادر بنو حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

3. الرسائل الجامعية:

1- بومعزة عزدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899. 200)، اطروحة دكتوره، العلوم في التاريخ الحديث والمعاص، قسم التاريخ، جامعة منتوري، 2010م.

2- بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954- 1962م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

3- تريعة موسى: النخبة الاصلاحية وموقفها من المشاريع الفرنسية في الجزائر 1919. 1947م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ الحديث المعاصر، جامعة بوزريعة، 2018م.

3- رواحنة عبد الكريم: السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م، مذكرة ماجيستر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014م.

4- سالمي مختار: اشكالية الصراع على السلطة في المؤسسة الانتقالية (1959- 1962م)، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2019م.

5- مدور خميسة: الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962م)، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018م.

6- مسعود سيد علي أحمد: تكون الثورة الجزائرية وتنظيمها 1960 .1961م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2001م.

7- ناصري معمر: استراتيجية جيش التحرير في مواجهة الاستعمار الفرنسي الولاية الأولى نموذجا (1956- 1962م). أطروحة مقدمة لنيل شهدة الدكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، جامعة أدرار، 2020م.

4. المقالات والمجلات:

1- ايت حبوش حميد: **قانون التجنيد الإجبار 1912م**، دراسة في ظروف وموقف الجزائريين منه,الحوار المتوسطي، مج9، ع 02، سبتمبر2018م.

2- بلوازع براهمية: نظرة على الجزائريين بين (1947- 1962م)، من خلال كتابات الجزائر في الصحافة التونسية (الزهرة الأسبوع الصباح نموذجا)، ط1، دار كوكب العلوم، لجزائر، 2015.

3- بوجمعة أكرم: "**أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 28 جامعة بابل، 2016م.

4- بورغدة رمضان: **عرض الجنرال ديغول لسلا الشجعان وتقرير المصير وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية**، حوليات جامعة قالمة العلوم الانسانية والاجتماعية، رقم 02، 2008م.

5- بوعافية رضا،"**الوضعية القانونية لأراضي الفلاحية من الجزائر قبل الاستقلال**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2018.02.09م.

6- بوقريوة لمياء: "**مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر**"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة باتنة، الجزائر، ع4، ديسمبر2012م، ص325ص 326.

7- حمودة ياسين:"**إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919م**"، مجلة القرطاس، ع4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة02، جانفي 2012م.

8- حيفر مريم والسبتي غيلاني: "**مشروع تقرير المصير 1959 وموقف المستوطنين منه**"، مجلة الناصرية لدراسات الاجتماعية، ع 2، 2012م.

9- سحولي بشير: **الحرب النفسية في مواجهة الثورة الجزائرية خطابات شارل ديغول (1958.1960م) نموذجا**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، ع12، ديسمبر 2020م.

10- سحولي بشير: **النخبة الجزائرية الفرنسية بين ثنائية حقد المستوطنين الأوربيين وعنصرية الادارة الفرنسية في الجزائر ما بين 1908. 1937**، مج20، ع2، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، جويلية ة2016م، ص ص 193 192.

11- العقاد سراج: "**الاستغلال الاستعماري للغابات وانعكاساته على سكان الأرياف**"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج 2، ع9، ديسمبر 2018.

12- قشيش فتيحة: "**موقف المستوطنين الأوروبيون مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر 1919. 1947**"، مجلة مدارات التاريخية، مج 1، ع2، 30. 2019.06.

13- مدور خميسة: "**مشروع بلوم فيوليت اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936-1938م**"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، ع7، قالمة، جامعة 08 ماي 1945م.

5. القواميس:

1- الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسة، ج1، د ط، دار الهدى، بيروت، 1947 م.

2- بن يوب رشيد: دليل الجزائر السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008م.

3- مرتاض عبد المالك: مصطلحات ثورة التحرير الجزئرية 1954.1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان

الإهداء

المقدمة **2**

مدخل تمهيدي: أوضاع الجزائر ما بين 1900.1919م **9**

1. الوضع السياسي **9**

2. الوضع الاقتصادي **12**

3. الوضع الاجتماعي **15**

4. الوضع الثقافي **16**

الفصل الأول:المشاريع الفرنسية ابان الحركة الوطنية 1919.1947م **21**

المبحث الأول: اصلاحات فيفري 1919 **21**

1. دوافع الاصلاحات 1919 **21**

2. محتواه **24**

28

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936م

1. أوضاع الجزائر قبل صدور مشروع بلوم فيوليت **28**

2. برنامج بلوم فيوليت **35**

المبحث ثالث: دستور الخاص 1947م **38**

1. تعريفه **38**

2. أسباب صدوره **38**

3. محتواه **39**

4. تقييم الدستور **41**

الفصل الثاني: مشاريع ديغول الإغرائية خلال ثورة التحرير الجزائرية 1962.1954 **43**

المبحث الأول: مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958. **43**

1. تعريفه **43**

2محتوى المشروع و مصادر تمويله **44**

3. أهداف المشروع **46**

4. نتائج المشروع **49**

5. مصير المشروع **50**

المبحث الثاني: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958 **52**

1. مضمونه **52**

2. أهدافه **54**

المبحث الثالث: تقرير المصير 16سبتمبر 1959. **55**

1. دوافع ديغول لطرح فكرة تقرير المصير **56**

2. مضمون تقرير المصير **57**

الفصل الثالث: مواقف وردود الأفعال من هذه المشاريع **61**

المبحث الأول: رد فعل المستوطنين **61**

1. من اصلاحات 1919 **61**

2. من الدستور **63**

المبحث الثاني: موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية من مشاريع ديغول **65**

1. من مشروع قسنطينة **65**

2. من تقرير المصير **67**

الخاتمة	74
الملاحق	78
قائمة المصادر والمراجع	92
فهرس المحتويات	101
الملخص	105

الملخص

الملخص

تعتبر نهاية القرن 19 النصف الأول من القرن ا20 من أهم المراحل في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالنسبة لشعب الجزائري، كون هذه المرحلة تميزت بالعديد من المشاريع الإصلاحية التي طرحتها فرنسا بدعوى الإصلاح، ومن أهم هذه المشاريع: مشروع فيفري 1919 وهو مشروع هزلي عبارة عن إصلاحات شكلية فقط لاستمالة النخبة المثقفة بالإضافة الى مشروع بلوم فيوليت ودستور 20 سبتمبر 1947، وهذا من شأن اجهاض مطالب الحركة الوطنية يمكن القول أن فرنسا منحت الجزائريين إصلاحات تخدم مصالحهم شكلا لكن مضمونا حبرا على ورق.

ليترأس الجنرال ديغول الجمهورية الفرنسية الخامسة على أثر انقلاب 13 ماي 1958 الذي حاول هذا الأخير القضاء على الثورة التحريرية من خلال مجموعة من المشاريع الاغرائية ذات الطابع الاقتصادي مشروع قسنطينة وأخرى سياسية تمثلت في مشروع سلم الشجعان وتقرير المصير في 16 سبتمبر 1959.

لكن هذه المشاريع قوبلت بالرفض سواء من طرف المستوطنين الذين تظاهروا ضده وحاولوا اسقاط حكومته أو من الشعب الجزائري وممثليه على رأسهم الحكومة المؤقتة.

الكلمات المفتاحية:

المشاريع الإصلاحية، مشروع بلوم فيوليت، ديغول، المشاريع الاغرائية، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان، تقرير المسير، المستوطنين.

Abstract :

The end of the 19th century and the first half of the 20 th century is considered one of the most important stages in the history of French colonailism for the Algerian people, as this stage was characterized by many reform projects that France put forward under the pretext of reform. Violet blom's draft ans the basic law of septembre 20, 1947, and this would abort the dendands of the national movement. It can be said that France has granted the Algerians reforms that serve their interest in form but content as ink on paper. General de Gaulle headed the fith French republic following the coup of May 13, 1958, which the latter tried to eliminate the liberation revolution through a series of tempting projects of an economic nature (Constantine project) and another political represented by the project of peace of the brave and self-determination Septembre 19, 1958.

However, these projects were rejected by both parties settlers who demonstrated against him and tried to overthrow his government or the Algerian people and their representatives, headed by the interim government.

Keywords :

Roform projects, bloom violet project, de Gaulle, temptation projects, Constantine projects, brave peace, self-determination, settlers.